

## الشاهد النحوي الشعري المجهول القائل

في شرح ابن عقيل في بابي الابتداء ونواسخه وأثره في القاعدة النحوية

م . م : سرى ظاهر الجبوري

كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية

:

الحمد لله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد و على آله وصحبه ومن والاه.

أما بعدُ :

فإن كتاب (ابن عقيل) لألفية ابن مالك يعد من الكتب المهمة لطالب علم النحو ، لما يضم في طياته من شرح مستوف للألفية، فضلاً عن الإاء والمذهب النحوية المختلفة، المؤيدة بالشواهد النحوية لتعضيد ما يذهب إليه في شرحه وما يرجحه ويؤيده ، فكان لشواهد الشرح قدر كبير ، فاستعمل الشاهد النحوي بجميع أنواعه في شرحه ، من شاهد قرآني، وهو الأصل فيها، وحديثي، وشعري ، ونثري ، ليغني الشرح ويثريه .

فالشاهد الشعري المجهول القائل في باب الابتداء ونواسخه أمرٌ لا يستهان به وكان له اثر في القاعدة النحوية التي يؤتى به شاهدا لها أو عليها ... وهو شائع في كتب النحو بدءاً بكتاب سيبويه الى يومنا هذا.

ولعل هذا كان سبباً في خوضي دراسة الشواهد الشعرية في شرحه ولاسيما الشواهد الشعرية المجهولة القائل، وبيان أثرها في القاعدة النحوية ، فقد احتج بها ابن عقيل للتمثيل حيناً والاستئناس بها حيناً آخر وليس لاستخلاص القاعدة ، وهذا ما ستبينه هذه الدراسة.

لم أقصد في عملي هذا استقصاء جميع الشواهد الشعرية المجهولة القائل عند ابن عقيل ؛ في باب الابتداء ونواسخه، ليتسنى معرفتها عن كثب ودراستها دراسة وافية في بطون الكتب وأمهااتها ، وجعلته في مبحثين وخاتمة ضمت أهم النتائج ، كان المبحث الاول شواهد المبتدأ والخبر ، أما المبحث الثاني فكان شواهد نواسخ الابتداء: (كان) وأخواتها ، و(ما) وأخواتها المتشبهات بـ (ليس) ، و(كاد) وأخواتها، و(إن) وأخواتها ، و(لا) النافية للجنس ، و(ظن) وأخواتها، ثم تلت الدراسة خاتمة ضمت أهم ما توصلت إليه من نتائج.

و لا أجزم بأني وقفت على كتب النحو كلها إلا أنني استعنت بأغلبها، والتي وردت فيها تلك الشواهد، ابتداء من الأقدمين (سيبويه) وانتهاءً بالمحدثين أمثال (عباس حسن) ، لذا أرجوا إن أصبت فمن توفيق الله وكرمه عليّ، وإن أخطأت فمن زلات نفسي ، وعذري فيه أنني بذلت فيه جهدي كي يصل الى المستوى المطلوب للمبحث الأكاديمي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين.

شواهد ( ) ( )

أورد النحاة القدامى عدة تعريفات للمبتدأ والخبر ، فالمبتدأ لديهم هو موضع الاهتمام في الجملة أياً كان موضعه ، ولذا تناوله النحاة في مؤلفاتهم ، كان أولهم إمام النحاة سيبويه في (الكتاب) الذي تناول معنى المبتدأ والخبر بقوله : (( هذا باب المسند والمسند إليه . وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأً ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ))<sup>(١)</sup> ، فالمبتدأ عنده مسند والمبني عليه مسند إليه ، فلا يكون هذا كلاماً حتى يبني عليه أو يبني على ما قبله<sup>(٢)</sup>.

وحده ابن السراج بقوله : (( المبتدأ : ما جردته من عوامل الاسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل ))<sup>(٣)</sup>.

أما ابن جني فحده بقوله : (( هو كل اسم ابتدائه ، وعريته من العوامل اللفظية ، وعرضته لها ، وجعلته أولاً لثانٍ ، ويكون الثاني خبراً عن الأول مُنداً إليه وهو مرفوع الابتداء ))<sup>(٤)</sup>.  
وتابعه شارحاً كتابه<sup>(٥)</sup> ، بقولهما : إنَّ المبتدأ هو تجريد الاسم وتعريته من العوامل اللفظية ، وجعله أولاً لثانٍ<sup>(٦)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه الحريري في تعريفه مضيفاً أن المبتدأ مع خبره يأتلف منهما جملة تحصل الفائدة بهما ويحسن السكوت عليها<sup>(٧)</sup>.

هد ( ) أ عقيل في

شرحه على الألفية :

هناك عدة شواهد مجهولة القائل في هذا الباب نوردها على النحو الآتي:

المسألة الأولى في ((المبتدأ الذي لا خبر له)) ، واستشهد لذلك بقول الشاعر :

غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ ؛ فَاصْحَحِ اللَّهُوَ ، وَلَا تَغْتَرِبِ بِعَارِضِ سِلْمِ<sup>(٨)</sup>

( ) : / .  
( ) ينظر: المصدر نفسه : / .  
( ) : / .  
( ) :  
( ) ابن برهان العكبري -  
( ) ينظر: (ابن برهان) : / ( ) : / .  
( ) ينظر :  
( ) البيت لا يعرف قائله : من البحر الخفيف ، وهو بلا نسبة أيضاً في : ، ينظر :  
شواهد العربية : / ، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية : / .

مستدلاً به على أن المبتدأ (غير لاهٍ عداك) ، فـ(غير) في البيت مبتدأ لا خبر له ، حيث  
استغنى بفاعل (لاه) عن خبر المبتدأ وهو (غير) ، لأنه محمول على (ما) ، لأن المعنى : مالا  
عداك ، فعولمت (غير) معاملة (ما) ، فالمبتدأ المضاف الى اسم الفاعل اسم دال على النفي ،  
والتقدير إذا كان الأمر كذلك فأطرح اللهو<sup>(١)</sup>.

وللوصف - الذي يرفع فاعلاً يغني عن الخبر - شروط ثلاثة ، هي : أن يكون معتمداً على  
نفي أو استفهام ، وان يكون مرفوعه اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، وأن يتم الكلام بمرفوعه  
المذكور<sup>(٢)</sup>.

وقد عضدَّ كلامه بشاهد آخر للمسألة ، هو قول أبي نؤاس :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْهَى بِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ<sup>(٣)</sup>.

فـ (غير) هنا مبتدا ، و(على زمن) الجار والمجرور في موضع رفع بـ(مأسوف) ، وقد سد  
مسد الخبر ، كأنه قال : ما مأسوف على زمن .

وقد أورده ابن هشام في (مغني اللبيب) على المسألة نفسها ، من غير أن ينسبه الى أحد ،  
قال : (( جواز غير قائم الزيدان) لما كان في معنى ( ما قائم الزيدان ) ، ولولا ذلك لم يجز ،  
لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر ))<sup>(٤)</sup> ، ودليله قول الشاعر  
المتقدم .

وتابع الأشموني قول ابن عقيل في المسألة ، إذ قال : (( إن الوصف بعد (ليس) يرتفع على  
أنه أسمها ، والفاعل يغني عن خبرها ؛ وكذا (ما) الحجازية ، وبعد (غير) يجر بالإضافة ، و  
(غير) هي المبتدأ ، وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ))<sup>(٥)</sup> ، وأحتج للنفي بـ (غير) بلفظ البيت  
المتقدم .

أما السيوطي فقد أورده مع بيت أبي نؤاس في قول ابن النحاس للاحتجاج للمسألة ، قال :  
(( قال ابن النحاس : و من المبتدأت التي لا خبر لها أيضاً : قولهم : (أقل رجل يقول ذلك)  
فأقل مبتدأ لا خبر له ، ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قل رجل يقول ذلك ، و(يقول ذاك) صفة  
لرجل وليس بخبر ، بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه ، وكذلك قولهم : (كل رجل

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : / : ، وفتح الجليل : .

(٢) ينظر : / - .

(٣) البيت لأبي نؤاس ، من البحر المديد ، وليس في ديوانه ، وذكر شعره هنا تمثيلاً لاستشهاداً ، لأن أبا نؤاس  
وأمثاله لا يحتج بهم لأنهم من الطبقة الأولى من المولدين ، ولذلك قال ابن عقيل في شرحه ومثله قوله

أراد الاستشهاد به لقال : ( ٤ ) .

(٤) مغني اللبيب : / .

(٥) : / - .

وضيغته) ؛ فإنه لا خبر له على الوجهين، وكذلك قولهم : (حسبك) ، مبتدأ لا خبر له على أحد  
الوجهين ، لكونه في معنى اكتف ((<sup>(١)</sup>) ، و (غير) في البيتين (غير لاه ... ) و (غير  
مأسوف ... ) مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين ، فهو محمول على (ما) ، وكأنه قيل : ما  
يؤسف على زمن ، كما في : ما قائم أخوك<sup>(٢)</sup>.

وفي موضع ثانٍ له ذكر المذاهب الثلاثة في المسألة دون الإشارة الى الشاهد  
المذكور<sup>(٣)</sup>.

وشرح الصبان في (حاشيته) المذاهب الثلاثة فقال : ذهب البصريون الى منع الابتداء  
بالوصف المذكور من غير اعتماد ، فيما ذهب المصنف الى جوازه بقبح ، وذهب الكوفيون  
والأخفش الى جوازه بلا قبح<sup>(٤)</sup>.

وفي المسألة ذاتها نجد شاهداً آخر مجهول القائل ، هو :

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ ؛ فَلَاتَكُ مُلْغِيَاً

مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ<sup>(٥)</sup>.

استشهد به ابن عقيل على مسألة الابتداء بالوصف من غير أن يسبقه نفي أو استفهام ، فقد  
استغنى بفاعل (خبير) ، وهو (بنو لهب) ، عن الخبر ، حيث سد مسده من غير اعتماد على  
نفي أو استفهام<sup>(٦)</sup>.

وقد بين ابن مالك في موضع آخر له أن الضرب الثاني من ضرب المبتدأ هو (( مبتدأ  
مُزْدَلٌ منزلة فعل في رفع ما بعده واستقلال الفائدة به ، ولا يكون هذا الثاني في الغالب إلا مسبقاً  
باستفهام أو نفي ، نحو : (أقائم الزيدان؟) و(ما قائم الزيدان) ))<sup>(٧)</sup>.

وقد عقب على قوله (في الغالب) بقوله : ((وإنما قلت (في الغالب) لأنه قد يخلو من  
استفهام ونفي ، كقول الشاعر<sup>(٨)</sup> :

ذَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ ؛ فَلَاتَكُ مُلْغِيَاً مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

(١) : / .  
(٢) ينظر : المصدر نفسه : / .  
(٣) ينظر : همع الهوامع : / - .  
(٤) ينظر : حاشية الصبان : - .  
(٥) البيت بلا نسبة ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية للعيني : /  
والتصريح بمضمون التوضيح : / . ينظر : معجم شواهد العربية : / .  
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل : / . : . وقتح الجليل : .  
(٧) : .  
(٨) مجهول القائل ويقال أنه رجل من طيء .

فـ(خبير) مبتدأ ، و(بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر في تحصيل الفائدة ، واستغنى بما في  
(خبير) من معنى الفعل عن وجود ما يقويه من استفهام أو نفي ، إلا أن هذا قليل ، والذي لا بد  
من اعتباره في الحكم على الوصف المذكور بالابتداء ، وعلى ما بعده بالفاعلية ، كون الوصف  
مفرداً ، وما بعده مثنى أو مجموع ((<sup>(١)</sup>).

وقد خالف ابن هشام الأخفش والكوفيون والناظم - ابن مالك - ابنه في جواز رفعهم  
الوصف فاعلاً أو نائب فاعل يكتفى به دون أن يسبقها نفي أو استفهام، إذ بين أن لا حجة لهم  
في قول الشاعر<sup>(٢)</sup> :

❖ خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا ❖

لأنه لا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام عليه<sup>(٣)</sup>.

وقد جوز الأشموني الابتداء بالوصف من غير أن يسبق بنفي أو استفهام نحو : (فائزٌ أولو  
الرسد) وهو قليل جداً ، خلافاً للأخفش والكوفيين ، ولا حجة لهم في ذكرهم البيت الأنف الذكر ،  
لجواز كون الوصف خبراً مقدماً<sup>(٤)</sup>. إلا أن شرط ابن مالك هذا جاء استحساناً لا وجوباً ، فأجازه  
دونه بقبح وجعل منه قوله :

❖ خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا ❖

لأن (خبير) خبر مقدم ، ولم يطابق ، ولأن هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه به ،  
ولذا منع ما يمنع منه الفعل<sup>(٥)</sup>.

المسألة الثانية في باب المبتدأ والخبر هي مسألة أقسام المبتدأ و لاسيما القسم الأول منه ،  
وهو الخبر المفرد المشتق ، إذ استشهد ابن عقيل على ذلك بقول الشاعر :

قَوْمِي ذَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَامَتْ

بِكُنْهِ ذَلِكِ عَدْلُنْ وَقَدْ طَلُنْ<sup>(٦)</sup>.

ذكر ابن عقيل أنه إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له ((وجب إبراز الضمير :  
سواء أمن اللبس أم لم يؤمن ؛ فمثال ما أمن فيه اللبس : (زيدٌ هندٌ ضاربها هو) . ومثال ما لم

( )

(١) البيت مجهول النسبة في أوضح المسالك .

(٢) ينظر :

(٣) ينظر : / : وينظر : حاشية الصبان : / .

(٤) ينظر : همع الهوامع : / - .

(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد شروح الألفية : /

وتخليص الشواهد : / . وشرح التصريح : / . ينظر : معجم شواهد العربية : / .

المفصل في شواهد اللغة العربية : / .

يؤمن فيه اللبس لولا الضمير : (زَيْدٌ هَرٌّ وَضَارِبٌ بِهِ هُوَ) فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند  
البصريين ((<sup>(١)</sup>).

وزاد: (( وأما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول ، وهو (زيدٌ هندٌ  
ضاربها هو) ؛ فإن شئت أتيت بـ (هو) إن شئت لم تأت به وإن خيف اللبس وجب الإبراز  
كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : (زيدٌ عمرٌ و ضاربُهُ) لاحتمل أن يكون فاعل  
الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ، فلما أتيت بالضمير فقلت : (زيدٌ عمرٌ و ضاربُهُ هو) ، تعين أن  
يكون (زيدٌ) هو الفاعل ((<sup>(٢)</sup>.

وقد اختار ابن مالك في ألفيته مذهب البصريين ، لكنه في موضع ثان غير الأفية اختار  
مذهب الكوفيين ، وقد أورد السماع بمذهبهم ، من ذلك قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

مِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ

بِكُنْهِ ذَلِكِ عَدْنَانٌ قَدْ حَطَّانُ

فالشاعر جاء في هذا البيت بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير مع أن المشتق ليس  
وصفاً للمبتدأ نفسه في المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال (قومي ذرا المجد بانوها هم) وإنما لم  
يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود الى ذهن السامع من غير أن يتسرب الى  
ذهنك أن (بانوها) هو في المعنى وصف المبتدأ الثاني الذي هو (ذرا المجد) ، لأن ذرا المجد  
مبنية ، وليست بانية ، وإنما البانية هو القوم.

ثم أجرى المشتق على من هو له فاستتر الضمير ، قال ابن مالك بإجماع لعدم الحاجة  
الى إبرازه ، نحو : (زيدٌ هندٌ ضاربتُهُ) أي : هي ، كما هو مذهب الكوفيين ، أما البصريون فقد  
تكلفوا فقالوا : يحتمل أن (ذرى) معمول لوصف محذوف عن (قومي) يفسره المذكور ، فعليه فلا  
شاهد فيه حينئذ<sup>(٤)</sup>.

ووافق ابن هشام ابن عقيل في رأيه إذ قال : ((ويبرز الضمير المتحمل إذا جرى  
الوصف على غير من هو له ، سواء ألبس نحو (غلامٌ زيدٌ ضاربُهُ هو) إذا كانت الهاء للغلام ،  
أم لم يلبس نحو (غلامٌ هندٌ ضاربتُهُ هي) ، والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس ، تمسكا بنحو  
قوله :

﴿قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوها﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح ابن عقيل : / .

(٢) / :

(٣) / : وهو بلا نسبة فيه .

(٤) ينظر : - : ، وفتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل :

(٥) / - :

وكذا وافقه الأشموني في شرحه<sup>(١)</sup>.

أما السيوطي فقد ذكر رأي ابن حيان في كتابه (همع الهوامع) إذ قال : (( قال أبو حيان : وليس كما ادعاه من الإجماع ، ففي (الإفصاح)<sup>(٢)</sup> : أجاز بعض أهل عصرنا أن نقول : (زيدٌ عمروٌ ضاربٌ) فيكون جارياً على من هو له ، وترفع الضمير به ، أو تجعله توكيداً. وإن جرى على غير من هو له وجب إبراز ه سواء خيف اللبس نحو : (زيد عمرو ضاربه هو)، أم أمن نحو : (زيد هند ضاربها هو). هذا مذهب البصريين . وجوز الكوفيون الاستتار في حال الأمان . وتبعهم ابن مالك . واستدل بما حكاه الفراء عن العرب ، (كُلُّ ذِي عَيْنٍ نَاطِرَةٌ إِلَيْكَ ) أي هي ، ويقوله :

قَوِّمِي ذُرَى الْمَجْدِبَانِوَهَا وَقَدْ عَلِمْتُ .....

أي : بانوها هم ، وبقراء ابن أبي عبلة (إلى) طَعَامٌ غَيْرٌ نَاطِرِينَ إِنَاهُ)<sup>(٣)</sup> بجر (غير)، (غير)، أي : أنتم ، وبقراءة فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)<sup>(٤)</sup> ، أي : هم ، وتكلف البصريون تأويل ذلك وأمثاله ((<sup>(٥)</sup>).

وفي موضع آخر من مسألة أقسام الخبر استشهد ابن عقيل على مسألة مجيء الخبر ظرفاً بقول الشاعر :

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ وَإِنْ يَهْنُ

فَأَنْتَ لَدَى بُرُوحَةِ الْهُونِ كَأَنَّ<sup>(٦)</sup>.

ذكر ابن عقيل أن الخبر يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ولكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف ، وقد ذكر اختلافات النحويين فيه ، ورجح المذهب الأصح فيها ، إذ قال : (( وأجاز قوم منهم المصنف - أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً ، نحو : (كائن) أو (استقر)، فإن قَدَّرْتَ (كائناً) كان من قبيل الخبر بالمفرد . وإن قَدَّرْتَ (استقر) ) كان من قبيل الخبر بالجملة . واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ؛ التقدير : (زيد كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار) وقد نسب هذا لسيبويه . وقيل : (من قبيل الجملة ، وأن كلاً

(١) ينظر :

(٢) (الإفصاح بفوائد الإيضاح) لابن هشام الـ

( هـ ) .

(٣) آية :

(٤) آية :

(٥) همع الهوامع : / -

(٦) البيت لا يعرف قائله ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /

وشرح شواهد المغني : / ينظر : معجم شواهد العربية : / : /

منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير : زيد استقر - أو يستقر عندك ، أو في الدار )  
ونسب هذا الى جمهور البصريين ، والى سيبويه أيضاً . وقيل : يجوز أن يجعلاً من قبيل المفرد ،  
فيكون المقدر مستقراً ونحوه ، وأن يُجعلاً من قبيل الجملة ؛ فيكون التقدير : ( استقر ) ونحوه ،  
وهذا ظاهر قول المصنف (ناوين معنى كائن أو استقر) .

وذ  
من الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من  
قبيل المفرد ، ولا من قبيل الجملة ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في  
(الشيرازيات) .

العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ ، وَإِنْ يَهْنُ

( )

أ هشام أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً ، بل بحسب المعنى والضرورة

( )

وأورد السيوطي ات ترجيح النحويين في هذه المسألة إذ قال : ((  
الظرف والمجرور الواقعين خبراً . : وقيل : . وعليه أ  
أ أبي العافية الى سيبويه . وأنه فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأول في  
ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب  
: وقيل : . وعليه الكوفيون . وإذا قلت : (زيد أخوك)

(زيد) (زيد خلفك) ، فالخلف ليس بيزيد ، فمخالفته له عملت .  
معنى لا يختص إلا بالأسماء دون الأفعال ، فلا يصح أن  
: أن يكون : يجوز تقدير الكون باسم  
، فالتقدير : زيد عندك ، أو في الـ : (زيد) ( )  
( ) ( ) . أ مالك وغيره  
في الخبر الأفراد ، والتصريح به في قوله:

( ) البيت لا يعرف قائله ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
وشرح شواهد المغني : / ينظر : معجم شواهد العربية : / : /  
( ) ينظر : مغني اللبيب : / - ، والبيت بلا نسبة فيه .



دير الفعل ، لأنه الأصل في

..... أ

، وتعيينه في الصلة ((<sup>(١)</sup>).

أ تداء بالنكرة والمسوغ لمجيئها إذ

عقيل بقول الشاعر :

يُ

يُ - هُ (١)

أ عقيل أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يجيء نكرة بشرط حصول

( ) - أ - ( ) :

(( وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة ))

(١)، في حين زاد عليه أ عقيل ثمانية عشر موضعاً ذكره في شرحه حتى بلغ أربعة وعشرين

(١)

أ عقيل ولم يتطرق لها أ (١)

( ) :

سَرِينَا وَنَنجَمٌ قَدْ أ

يَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلُّ شَارِقٍ (١).

وشاهده : ( ) حيث سوّ

الجملة الحالية - مسوغاً لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة

قيداً لما قبلها ، والتقدير : حياك - أخفى ضوؤه

( ) في محل الرفع على الابتداء ، وخبره قوله (أخفى ضوؤه) (١).

(١) همع الهوامع : / - والبيت هنا مجهول القائل .

(٢) البيت مجهول القائل : وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
وتخليص الشواهد : ١٩١ . وشرح شواهد المغني : ٨٦٣/٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : /

(٣) تطرقنا الى هذا الموضوع في بحثنا الموسوم بـ (( مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم )) .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : / .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : / -

(٦) ع آخر من مؤلفاته ، ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

(٧) البيت مجهول القائل : وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
وتخليص الشواهد : ١٩١ . وشرح شواهد المغني : ٨٦٣/٢ . ينظر : معجم شواهد العربية : /

(٨) ينظر : : . وفتح الجليل :

أ عقيل أ<sup>(١)</sup> في استشهاده للمسألة ، وقد تابعه بعد ذلك الذين تلوه  
تلوه من النحاة ومنهم :<sup>(٢)</sup> ، والسيوطي<sup>(٣)</sup> ، وأبو سعيد الدمشقي<sup>(٤)</sup>

أ عقيل على مجيء المبتدأ نكرة  
والمسوغ لمجيئها هنا هو وقوعها بعد ( ) :

يـ ( )

وهو أيضاً من المواضع التي ذكرها أ عقيل<sup>(٥)</sup> ، ولم يتطرق لها أ<sup>(٦)</sup> . وشاهده  
( ) حيث وقع الابتداء بالنكرة والمسوغ وقوعها بعد ( )  
حاصل ، وإنما كان ذلك مسوغاً لـ ( ) تعليق امتناع  
الجواب على وجود الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة<sup>(٧)</sup> .  
ذكره أ ( ) ( ) ، والسيوطي<sup>(٨)</sup> ( )

أ عقيل في باب المبتدأ والخبر هي تقديم الخبر  
وتأخير ه ، إذا استشهد بقول الشاعر :  
رير

يـ ( ) ويـ

(١) ينظر : مغني اللبيب : / .  
(٢) ينظر : / .  
(٣) ينظر : همع الهوامع : / .  
(٤) ينظر : حاشية الصبان : / .  
(٥) ينظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة : / .  
(٦) البيت لم ينسب الى قائل معين ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية :  
(٧) / ، وشرح التصريح : / . ينظر : معجم شواهد العربية : / ، والمعجم المفصل : /  
(٨) ينظر : شرح ابن عقيل : / .  
(٩) يـ : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : .  
(١٠) ينظر : : . وفتح الجليل : .  
(١١) ينظر : / : .  
(١٢) ينظر : / : .  
(١٣) ينظر : همع الهوامع : / : .  
(١٤) ينظر : حاشية الصبان : / : .  
(١٥) لم يعزوه الى قائل معين ، وهو من البحر الكامل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : / :  
(١٦) ، وشرح التصريح : / : (شهرب) ، وينظر : معجم شواهد العربية : / : .

على وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ ، وذكر لذلك خمسة مواضع ، كان  
أ عقيل واحداً منها وهو : أن يكون خبراً لمبتدأً قد دخلت عليه لام الابتداء<sup>(١)</sup>.

( )

والشاهد فيه : ( ) حيث قدم الخبر على المبتدأ المقرون بـ ( )  
تأخيره ، ( ) الابتداء لها موقع الصدارة في الكلام ، وتقديم الخبر  
عليها يخرجها عما تستحقه ، وهو أحد تخريجات هذا البيت<sup>(٢)</sup>.

أ ( ) على المبتدأ المؤخر في خبر غير ( )

ضرورة من ضرورات الشعر ، ولا يقاس عليها ، من ذلك قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :  
نَالِي لِأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ يَنْزِلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ

وبين أن دخول ( ) هنا تحتمل أمرين )) : أن يكون أراد :

: أن يكون أراد :

وان كانت فيه اللام ضرورة ))<sup>(٤)</sup>.

وتأويل ثالث يرى أن ( ) : ( )

مبتدأ أول ، والضمير ( ) ( ) لمبتدأ الثاني ، فحذف الضمير ، فا  
اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها<sup>(٥)</sup>. هذا هو التأويل الثالث الذي ذكره  
الأشموني فضلاً عن ذكره التأويلين السابقين الذكر<sup>(٦)</sup>.

يل الأشموني الثالث ( ) : )) ( )

ضعف بأن الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعائه الطول ))<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر : بن عقيل : / .  
(٢) ينظر : ، وفتح الجليل : .  
(٣) ينظر : / - ، والبيت لا يعرف قائله .  
(٤) : / ، وينظر : / .  
(٥) ينظر : / - .  
(٦) ينظر : / .  
(٧) حاشية الصبان : / .

### شواهد نواسخ الابتداء

( ) ، ونسخت الآية :  
بالأخرى ، ومن المجاز قيل : ( ) ( يبُ ) ( ) ( ) .<sup>(١)</sup>

: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، أو هي :

الأسمية ، فتزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيره ، فمنها نواسخ فعلية ونواسخ حرفية ، فالفعلية مثل :  
( ) ( ) ( ) ( ) ( ) وأخوتها ، والحرفية مثل :  
( ) ( ليس ) ( ) ( ) النافية للجنس<sup>(١)</sup> .

قال السيوطي : ( )

، وإنَّ

( ) .<sup>(١)</sup>

: ( ) وأخوتها :

:

يس ، وما زال ، وما أنفك ، وما فتئ<sup>(١)</sup> .

( )

( ) وأخواتها أفعال ناقصة من حيث عدم الاكتفاء بالمرفوع وحده ،  
إذ لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام ، فمنصوبها عمدة وليس فضلة لأنه في أصل الكلام خبر  
للمبتدأ ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة ، وناقصة من حيث دلالتها على الحدث<sup>(١)</sup> .

وهذه الأفعال الناقصة تدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهاً له بالفاعل ويسمى حينئذ

( أ ) ر تشبيهاً بالمفعول به ويسمى ( ) .

تشبيهاً أ : ( )

بالمفاعل ، ويسمى أ ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خبرها<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر :

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : / .

(١) همع الهوامع : / .

(١) ينظر : ( ) : / .

(١) ينظر : / .

(١) ينظر : ( ) : / .

(١) : / ، وينظر :

( ) ( ) : فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ، ويسمى  
أ . ربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به .  
وغير سيبويه باسم .  
ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، وأنه باقٍ .  
وينصب الخبر باتفاق الفريقين ، ويسمى  
. وربما يسمى مفعولاً مجازاً .  
وغير سيبويه باسم .  
(١)

شواهد ( ) وواتها :  
المسألة الأولى التي استشهد فيها أ عقيل في شرحه على الألفية في باب ( )  
( ) وأخواتها ، فثمانية منها لا شرط لها فتعمل مطلقاً ، وهي  
( ) سى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس ، ووحد  
ن يتقدم عليه ( ) المصدرية الظرفية وهو ( ) ، وأربعة يعمل هذا العمل بشرط أن  
يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو ( ) : ( ) (يزال)  
وفتى ، والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين (١).

أ عقيل في هذه المسألة واست

وذكر أن شرطها في العمل هو أن يسبقها نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي -  
فَالْوَأ تَالله تَفْتَأ تَذْكُرُ يُوْسُفَ (١)  
- -  
(١):

يَ يِنُ (١)  
فالشاهد فيه قوله : ( ) حيث تقد ( ) ، إذ أجرى فيه  
( ) ( )  
(١)

(١) همع الهوامع : / - .  
(٢) ينظر : أوضح المسالك : / ، وشرح قطر الندى : - ، وشرح ابن عقيل :  
/ - ، وهمع الهوامع : / : / وما بعدها .  
(٣) سورة يوسف : آية .  
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل : / - .  
(٥) البيت غير معزو الى قائل معين ، وهو من البحر الخفيف ، والبيت بلا نسبة في التصريح بمضمون  
التوضيح : / ، وتخليص الشواهد : ، والمقاصد النحوية : / ، ينظر : معجم شواهد  
العربية : / : / .  
(٦) ينظر : : ، وفتح الجليل : .

أ مالك البيت المتقدم للإشارة به الى عمل هذه الأفعال بشرط أن يتقدمها نفي  
( ) .

أ مالك في الاستشهاد بالبيت السابق أ

للاستدلال به على مسألة شروط عمل هذه الأفعال ومن هذه الشروط أن تلي نفيًا أو شب ( )  
( ) ، والسيوطي ( ) .

أ أما المسألة الثانية عقيل في شرحه هي مسألة أق ( )  
حيث التصرف وعدمه ، إذ ذكر أن هذه الأفعال على قسمين : قسم يتصرف تصرفاً كاملاً فيأتي  
، وهو ما عدا ليس ودام ، والثاني :

يتصرف بل يظل جامداً على صورته الماضية ، وهي ليس ، دام ( ) .

أ عقيل على مجيء هذه الأفعال متصرفة تصرف ( )

:

( ) .

فشاهده هو ( ) ( ) ( ) ( ) الناقصة وأجراه مجراها في  
عمله الرفع والنصب ، فعمل عمل فعله ، حيث نصب ( ) وأسمه مستتر فيه ( ) .  
أ هشام بهذا البيت على مجيء ( ) .

بعه في ذلك الأشموني في استشهاده بهذا البيت وذكره في كونه تصرفاً تصرفاً تاماً  
( ) .

- 
- ( ) ينظر :  
( ) ينظر : / :  
( ) ينظر : / :  
( ) ينظر : همع الهوامع : / :  
( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / :  
( ) البيت مجهول القائل ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في شرح شواهد شروح الألفية : /  
والتصريح بمضمون التوضيح : / ، وتخليص الشواهد : ، والمقاصد النحوية : / ، ينظر :  
معجم شواهد العربية : / :  
( ) ينظر : ، وفتح الجليل : / :  
( ) ينظر : / :  
( ) ينظر : / :

وذكره السيوطي في ( ) في استشهاده للمسألة المطروحة إذ قال : ( ولتصريف هذه  
(<sup>١</sup>) . ودعم قوله هذا بالبيت

أ عقيل على مجيء هذه الأفعال متصرفة، بقول

:(<sup>١</sup>)

يَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ<sup>(١)</sup> .

والشاهد فيه قوله (وكونك إياه) حيث دل على أن ( ) اقصة لها مصدر يعمل عملها  
وهو الصحيح ، والتقدير : (<sup>١</sup>) .  
ذكره أ ( ) ، والسيوطي (<sup>١</sup>) .

أ عقيل في شرحه على الألفية

تتناقش جواز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين أ إذ ذكر أنه يجوز توسط أخبار هذه  
الأفعال بين الفعل والاسم ، إن لم يجب تقديمها على الاسم، ولا تأخيرها عنه ، وحينئذ يجوز  
توسط أخبارها بالشرط المذكور ، ولاسيما خبر ( )

: (( ) لا يتقدم على أ ) :

قائماً زيداً ، ( والصواب جوازه )) (<sup>١</sup>) .

( )

يَبَ ي

وشاهده هنا قوله ( ) (( حيث قدم خ أ

معطي والبيت حجة عليه وله أن يقول سم دامت ضمير

مستتر فيها جوازاً تقديره هي يعود على اللذة ومنذ

(<sup>١</sup>) همع الهوامع : / .  
(<sup>٢</sup>) ينظر : شرح ابن عقيل : / .  
(<sup>٣</sup>) البيت لا يعرف قائله ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
والتصريح بمضمون التوضيح : / ، وتخليص الشواهد : ، والمقاصد النحوية : / ، ينظر :  
معجم شواهد العربية : / : / .  
(<sup>٤</sup>) ينظر : ، وفتح الجليل : .  
(<sup>٥</sup>) ينظر : / : .  
(<sup>٦</sup>) ينظر : / : .  
(<sup>٧</sup>) ينظر : همع الهوامع : / .  
(<sup>٨</sup>) ينظر : حاشية الصبان : / .  
(<sup>٩</sup>) شرح ابن عقيل : / .  
(<sup>١٠</sup>) البيت مجهول القائل ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
والتصريح بمضمون التوضيح : / . وتخليص الشواهد : . والمقاصد النحوية : / . ينظر :  
معجم شواهد العربية : / : / .

باب التنازع دام ومنغصة قوله لذاته وأعمل الثاني وأضمر الأول كما رأيت لا من باب تقديم  
الخبر على الاسم لأنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار  
بأجنبي وهو لذاته إذا علمت ذلك فلا شاهد في البيت حنيئذ لأن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط  
:

أ ((<sup>(١)</sup>

مالك رأي في هذه المسألة إذ بين أن هذه الأفعال متساوية في جواز توسيط أخبارها  
بينها وبين أسمائها حتى (ليس ودام) وإن كان لها من الضعف بعدم التعرف ما ليس لغيرها ،  
( ) بالبيت المتقدم الذكر ، وذكر أن لا حجة منع توسيط خبر ( )  
ولا متبوع من المتقدمين والمتأخرين<sup>(١)</sup>.

يه أ ح إذ جوز تقدي

ليحيى بن معط ، فإنه لا يجوز أن يقدم خبر ( ) أ وجاز ذلك في غيرها ، وعليه  
فقد بين رأيه في هذه المسألة دون الاستشهاد بالبيت المتقدم إلا أنه استشهد لذلك ببيت مجهول  
القاتل أيضاً<sup>(١)</sup>.

أ هشام في جواز توسط أخبارهن ، كما يجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل

ستوية الذي منع تقديم خبر ( ليس ) معط في ألفيته تقديم خبر  
( ) ، وهما مردودان ، واستشهد لذلك بالبيت السابق الذكر<sup>(١)</sup>.

أ عقيل المتقدمي عده من النحاة مثل

( ) لمسألة وآراءها مستشهداً لذلك بالشاهد الشعري السابق، والسيوطي<sup>(١)</sup>

الذي جوز توسيط أخبارها بين الفعل والاسم على مذهب البصريين ، واستشهد لذلك بالبيت  
في حين منعه الكوفيون مطلقاً ، وعلوه بقولهم : الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما  
يعود عليه ، كما أ ( ) ت لكونه مخالفاً للبيت ، وللقياس

( ) : ينظر : فتح الجليل : - .

( ) ينظر : . - .

( ) ينظر : . - .

( ) ينظر : / : . - .

( ) ينظر : / : .

( ) ينظر : همع الهوامع : / - .





( ) على أربعة أوجه ، ومن هذه الا ( )

زيداً ، واستشهد لذلك بالبيت المتقدم برواية (جياذ) (١).

وفي موضع آخر له ذكر الشاهد بالرواية السابقة له - جياذ - فضلاً عن ذكره وجهي  
الزيادة تلك إذ قال : (( - فالشاهد فيه : زيادة

( ) : ( ) يدت كانت على وجهين :

( ) ( )

وإنما تدخل لضرب من التأكيد فالأول : ( زيداً ) ، المراد أن ذلك فيما

: ما أحسن زيداً أمس ، وهي في

الغيت بـ عملها لا غير زيدٌ ... : -

كَيْفَ نَكَلَّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ

(١) ( صَيِّباً ) : ( كيف نكلم من في المهد بيباً ) (١).

( ) أ ( ) ( ) زائدة غير عاملة، خروجها

( ) رأي مغاير لما سبق ذكره في شواذ مجيء كان زائدة بين

الجار والمجرور ، فهو يرى أنه تقع هذه الزيادة بين الجار والمجرور ، واستشهد بالبيت المتقدم

على ذلك مع تغيير له في روايته للبيت ، إذ قال : (( ومواقع زيادتها بين المبتدأ والخبر ، وبين

الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف، وبين الجار والمجرور ، وبين المعطوف

عليه ... :

( )

والذي أراه أن أ فلاح قد توهم في هذه الزيادة لأ

يدخل على الفعل .

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي إسحاق بن برهان - ( هـ ) -

، ينظر : / :

(١) ينظر : / :

(١) سورة مريم : آية .

( ) : / ينظر : / :

(١) ينظر : / ، واكتفى يذكر عجز البيت فقط وهو موضع الشاهد .

(١) ينظر : أسرار العربية : ر الشاهد برواية ( ) .

( ) : / - :

أ هشام فذكر شرطياً زيادتها ، :  
كونها بين شيئين ملازمين ليسا جاراً ومجروراً ، واستشهد لقوله بالبيت السد<sup>(١)</sup> .  
وأكد الأشموي زيادة ( ) بين الجار والمجرور بقوله : (( نعم شذت زيادتها بين الجار  
( ( ) ، داعماً قوله بالبيت السابق برواية ( ) .  
أما السيوطي ( ) زائدة شاذة بين الجار  
والمجرور ، واستشهد لقوله بالبيت المذكور برواية ( ) بضم السين ، ذاكراً أ حيان ،  
( ( ) وشذ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله :

قال أبو حيان : ولا يحفظ في غير هذا البيت ((<sup>(١)</sup> .

أهب الثلاثة التي لم يذكرها أحد غيره في هذه المسألة وهي :  
أ السراج واختاره أ يعيش وهو مجيء كان زائدة دخولها كخروجها ، والثاني :  
السيرافي الذي بين معنى ( ) ( ) إننا نعني بذلك أنها ليس لها

: أ يعيش في ذهاب قوم الى أن ( ) زيدت على وجهين :  
: ( ) ؛ وإنما تدخل لضرب من توكيد<sup>(١)</sup> .

توكيد<sup>(١)</sup> .

واستشهد لهذه المسألة بالبيت المتقدم ، إذ قال فيه : (( وهذا البيت مع شهرته وتداوله ،  
( ( )<sup>(١)</sup> .

ثانياً : ( ) وأخواتها / المشبهات بـ ( ) ( ليس )  
: نواسخ فعلية متمثلة بـ ( ) ( )  
- ( ) - ( ) ، ونواسخ حرفية متمثلة بـ  
( ) ( ) النافية للحنس ، و ( ) ( ليس )<sup>(١)</sup> خير هو

<sup>(١)</sup> ينظر : أوضح المسالك : / - . وشرح قطر الندى : ، واكتفى بإيراد الشروط دون  
الاستشهاد بالبيت أعلاه .

( ) : / ، وينظر : حاشية الصبان : / .

( ) همع الهوامع : / .

( ) قد تقدم ذكر هذا الرأي ، ينظر : / .

( ) ينظر : / .

( ) : / .

( ) ينظر : مقدمة المبحث الثاني من هذا البحث .

الذي نحن بصدد الحديث عنه ( ) :  
وإن يد ( ليس ) في رفع المبتدأ فيسمى أ  
ونصب الخير فيسمى خبرها ، ولذا سُدَّ بيت بالمشبهة بـ ( ليس ) .

- شواهد ( ) النافية :

أ عقيل في شرحه على الألفية كانت مسألة :  
( ) ( ليس ) ( ) :  
أ ( ) .

فذكر أنها لا تعمل شيئاً - في لغة بني تميم ، نحو : ما زيد قائم ، فـ (زيد)  
( ) خبره ، ولا ( ) ( ) حرف لا يختص  
لا يختص فحقه أ يعمل ( ليس )

الحجازيين لشبهها بها : ما زيد

( مَا هَذَا بَشَرًا ) ( ) : ( بَلَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ) ( )

أ - ( ) - ( ) .

وشاهده في قول الشاعر هو ( ) حيث رفع الاسم محلاً ، ونصب خبرها ،  
فهي عاملة عندهم في الجزئين ،  
البصريين ، وهي مهملة غير عاملة في لغة بني تميم ( ) .

أ ( ) حرف نفي يدخل على المبتدأ والخبر كما تدخل عليه  
( ) فتغير المعنى دون اللفظ وهذا في لغة بني تميم ووافقهم في ذلك الحجازيون إذا انتقض  
نفي ، فإن لم يتقدم الخبر ولم ينتقض النفي فالحجازيون خالفوا بني تميم في هذه المسألة ،

( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / .  
( ) البيت مجهول القائل ، وهو من البحر الكامل ، وهو بلا نسبة في الحيوان : / / . والعقد  
الفريد : / . ومعجم البلدان : / . والمقاصد النحوية : / . ينظر : معجم شواهد  
العربية : / . : / .  
( ) سورة يوسف : آية .  
( ) آية : .  
( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / .  
( ) ينظر : : - ، وقد ذكره برواية : ابناؤها متكنفو أباهم - حنقو الصدور وما هموا  
أولادها ، في حين ذكر في فتح الجليل : - برواية : ابناؤها متكنفون أباهم حنقو الصدور وما هموا  
أولادها .

(ليس) ( ) : (مَا هَذَا بَشَرًا) ( ) ( )  
( ) ( ) .<sup>(١)</sup>

أما السيوطي ( ) الحجازية ، وقد نقل ما نصه: ((  
الشيخ تاج الدين بن مكتوم في ( ) : ( )  
وَمَا أَتَتْ بِهَادِي الْعُمِّيِّ عَنِ ضَلَالٍ لَتِهِمْ<sup>(١)</sup>)  
تميم ، وزعم الأصمعي ( )  
ميم ، قال بعض النحويين  
فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات ))<sup>(١)</sup> ، كان البيت المستشهد به واحداً

في حين نجده في موضع يعرض المسألة ويناقشها دون الاستدلال عليها  
سواء كان معلوماً أو مجهول القائل ، كما وجدناه في الموضع الأول<sup>(١)</sup>.

- شواهد ( ) النافية :  
أ عقيل كانت مسألة : ( ) (ليس)  
:  
باقياً يـ<sup>(١)</sup>.

( ) تهمل عند التميميين ، وتعمل عند الحجازيين عمل (ليس)  
: يكون الاسم والخبر نكرتين ، ومنه قول الشاعر الذي استشهد به<sup>(١)</sup>.  
والشاهد فيه قوله لإشياء باقياً ، ولا وزر<sup>(١)</sup> باقياً حيث أن ( ) في الموضعين عاملة  
(ليس) ، وجاء معمولاً نكرتين على لغة أهل الحجاز دون تميم<sup>(١)</sup>.  
أ  
( ) (ليس) ولاسيما في النكران ، ومنه قول الشاعر :  
تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا لَأَوْزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر : (ابن برهان) : - .  
( ) آية : .  
( ) / : - .  
(١) ينظر : همع الهوامع : / .  
(١) غير معزو الى قائل معين ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية :  
١٠٢ / ٢ . والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ١٩٩ . وجواهر الأدب : ٣٨ . وتخليص الشواهد : ٢٩٤ .  
والمقاصد النحوية : / . ينظر : معجم شواهد العربية : / .  
(١) ينظر : شرح ابن عقيل : / - .  
(١) ينظر : : - .  
(١) ينظر : : - .

( ) أ ( ) ( ) ( ) ، والسيوطي ( )  
 النحاة المتقدمين في رأيهم مستشهدين لذلك بالبيت المتقدم الذكر على ( ) النافية عمل  
 ( ليس )  
 أ

ل في الخبر شيئاً جريت مجرى ( ليس )  
 - البيت - يرد عليهم ( ) .

وذكر الصبان في شرحه للبيت أن ( ) الشاهد في الشطرين ، وقيل :  
 الأول لاحتمال أن باقياً حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملاً  
 للرفع والنصب ، وفيه لو أ رض خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة  
 على نصبه في الأول ، وإلا كان تليفاً بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر ، أنه  
 في الأول بقرينة الثاني ( ) .

- شواهد ( ) النافية :

أ عقيل في شرحه كانت أيضاً في مسألة الإ

( ) ( ليس ) بشاهدين كلاهما مجهول القائل ، فجاء في شرحه ما نصه :  
 ( ) ( ) النافية ، فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً . ومذهب الكوفيين -  
 - ( ليس ) ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، و أ  
 السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ؛ واختاره المصنف ، وزعم أن في كلام سيبويه  
 -  
 ولياً  
 ين ( ) .

المرّة مَيْتاً بِأَنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا ( ) .

( ) ينظر :  
 ( ) ذكره ابن هشام في : أوضح المسالك : / - (مرة) ، ومغني اللبيب : / (مرتين)  
 : - (مرتين) ، وشرح شذور الذهب : (مرتين) .  
 ( ) ينظر :  
 ( ) ينظر : / :  
 ( ) ينظر : همع الهوامع : / :  
 ( ) ينظر : :  
 ( ) حاشية الصبان : / - :  
 ( ) البيت غير منسوب الى قائل معين ، وهو من البحر المنسوح ، وهو بلا نسبة أيضاً في : جواهر الأدب :  
 . وتخليص الشواهد : . والمقاصد النحوية : / . ينظر : معجم شواهد العربية : / .  
 : / ينظر : (الملاعين) : / .  
 ( ) مجهول القائل ، وهو البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : / . وتخليص  
 الشواهد : . والمقاصد النحوية : / . ينظر : : معجم شواهد العربية : / . والمعجم  
 : / :

أ - أن سعيد بن جبير - τ - إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ  
دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ (١).  
يشترط في أ أن يكونا نكرتين ،  
: ، وإن زيد ((١).

فشاهده في البيت الأول هو قوله ( هو مستولياً ) حيث ( نافية بمعنى ( ليس )  
( ) أ ( ومستولياً ) خبرها ، وهذا مذهب الكوفيين عدا الف  
طائفة من البصريين واختيار المصنف - أ - وما زعمه من أنه في كلام سيبويه وهو  
الصحيح ، ومنعه جمهور البصريين والفراء وكان تخريجهم لهذا البيت بأن ( )  
الثقيلة ناصبة للجزأين معاً ، وفيه شاهد آخر : وهو أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يذ  
يقدم في العمل (١).

وشاهده في البيت الثاني هو قوله ( ميتاً ) ، وهو مثل الأول حيث عملت  
( ) النافية عمل ( ليس ) ( ) أ ( ميتاً ) خبرها ، وهو مذهب الكوفيين إلا  
الفراء ومذهب جماعة من البصريين (١).

( ) مواضع ، ومن هذه المواضع أن تكون نفيًا بمعنى  
( ) : زيد ، تريد : ما زيد ، وأورد رأي سيبويه في المسألة فقال : ولا يرى  
سيبويه فيها ))

فلا تغيره ، وكذلك مذهب بني تميم في ( ) وكان القياس في ( ) تعمل شيئاً  
فلما خالف بعض العرب القياس أعملوها فليس لنا أن نتعدى ذلك ؛ لأن القياس لا يوجب. وغير  
سيبويه يجير النصب على التشبيه بليس  
في المعنى، فيقول : (إن زيد) : (ما زيد قائماً) :

تولياً  
الملاعين  
(مستولياً) ( ) . [ ] .  
وقول الفراء هو مثل قول سيبويه ((١).

أ :  
: إن هو مستولياً على أحد  
إلا على حز به المجانين

( ) : آية .

(١) شرح ابن عقيل : / - .

(٢) ينظر : . وشرح الجليل :

(٣) ينظر : يل :

(٤) الأزهية في علم الحروف :

وذكر أنه يروى ( على أضعف المجانين )  
ميتاً بانقضاء يَ :  
يُ لِي يَ ( )  
المتقدم ، إلا أنه ليس بمشهور ( ) .

( ) النافية ضربان : عاملة وغير عاملة وبين  
: (( وفي هذه خلاف منعه أكثر البصريين جازه الكسائي وأكثر  
الكوفيين وأ ) واختلف النقل عن سيبويه والمبرد . والصحيح

:  
، وابن أحد خيراً من أحد بالعافية . :  
يريد : أ جني قراءة سعيد بن جبير ( إن الذين تدعون من دون  
( )  
إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين

:  
يتاً بانقضاء حياتٍ :  
بأن يُ لِيه يخذ

وقد تبين ، بهذا بطلان قول من خص ذلك بالضرورة ، وقال لم يأت  
مستولياً ) . وحكى بعض النحويين أنَّ (ها لغة أهل العالية ) ( )  
( ) أ ( ) ( ) ، والسيد ( )  
( ) ، وأشار الصبان في حاشية ( على أضعف المجانين )  
انتقاص النفي بعد الخبر لا يبطل عمل ( ) ( ) .

ه بروايات مختلفة منها:

\* على أضعف المجانين ( ) \*

- ( ) ينظر :  
( ) شرح الرضي على الكافية : / - . وينظر : / :  
( )  
( ) ينظر : / : مكتفياً بإيراد صدر البيت ، وشرح شذور الذهب : برواية ( )  
( ) (أضعف المجانين) .  
( ) ينظر : . أورده برواية (أضعف المجانين) .  
( ) ينظر : / : . ورد برواية (أضعف المجانين) .  
( ) ينظر : همع الهوامع : / : يراد صدر البيت .  
( ) ينظر : / : . بروايات مختلفة ، وسيأتي الكلام عليها لاحقاً .  
( ) ينظر : حاشية الصبان : / : . بالرواية المتقدمة .  
( ) ينظر : / :



ويروى \* الملاعين (\*)

:

ويروى \* المناحيس (\*)

:

ويروى \* المجانين (\*)

:

فالروايات المختلفة للشاهد استعملها النحاة للاستشهاد على ( ) النافية عمل

( ليد )

رواية أخرى للبيت ( ) ( )

:

ين ( ) .

: شواهد أفعال المقاربة ( ) وأخواتها

( )

ليست كلها تفيد المقاربة ، لكنها سميت بذلك من باب التغليب لنوع من أنواع الباب على غيره

استعماله ، وشهرته ، أو من باب تسمية الكل باسم الجزء ، وتعمل عمل ( )

راً لها ، إلا أنها تختلف عنها في أن خبرها لا يجوز أن

يكون اسماً مفرداً وإنما يجب أن يكون جملة فعلية مصدرية بـ ( ) أو غير مصدرية ، وألفاظها :

ما يدل على المقاربة : كاد ، وكرب ، وأوشك ، وما يدل على الرجاء ، وهي :

خلوق ، وما يدل الإنشأ : ( )

ويروى أ ( ) (( لأنها لتقرير الفاعل على صفة

(( ( ) .

( ) ينظر : / :

( ) ينظر : / :

( ) ينظر : :

( ) ينظر : البداية والنهاية : / ، ولعل الرواية جاءت على قول الرضي المتقدم الذكر : (إن هو مستوليا

.. وليس بمشهور) .

( ) ينظر : / : . وشرح ابن عقيل : / . وهمع الهوامع :

الهوامع : / : . وينظر : / :

( ) وما بعدها / :

شواهد ( ) :  
أ عقيل على مسألة مجيء خبر ( ) الأصل فيه  
أ ، وندر مجيؤه ( ) :  
( ) ي  
فالشاهد فيه قوله ( ي ) ( ) ( )  
وذلك قليل - - والكثير أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً لأنه يقبل الحال والاستقبال ، ويحتمل  
أن يكون التقدير : بيت  
( عسى الغوير أبوساً ) : عسى الغوير يكون ذا أبوس ، فيجري في  
البيت ما جرى في قول الزباء<sup>(١)</sup>.  
أ ( ) طراد والشذوذ ما حكاه عن أبي  
زيد في قوله : (( ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال م ( ) سماً صريحاً  
: عسى زيد قائماً أو قياماً هذا هو القياس ، غير أن السماع ورد بـ ره  
: عسى زيد أن يقوم ، وعسى الله أن يأتي بالفتح ،  
:  
ي عسيت  
: عسى الغوير أبوساً ))<sup>(٢)</sup>.  
( إذا وقع الفعل الذي دلت عليه ( ) )  
: عسى زيد أن يقوم ، وقال الكوفيون موضعه موضع رفع عط  
والدليل على القول الأول من وجهين : أن زيدا هنا فاعل ( )  
قارب زيد فيقتضي مفعولاً وهو قولك : ن يقوم . : ( )  
: ( أن يقوم ) : أن يقوم كما دلت كان على معنى في ال  
فوجب أن يكون منصوباً كخبر كان يشهد له قول الشاعر :  
لا تعذلا إني عسيت صدائماً<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : / .  
(٢) البيت غير معروف القائل عند ابن عقيل ، ويرى بعضهم أن هذا الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه :  
وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، والمقاصد النحوية : / . تخليص الشواهد :  
وشرح شواهد المغني : وينظر : معجم شواهد العربية : / . : / .  
(٣) ينظر : : وقتح الجليل : .  
( ) : / . ذكره برواية ( ) وهو منسوب لديه .  
( ) : / .

أ يعيش في شرحه ( ) أ ( ) أ ( )  
أ ( ) ، والسيوطي.

البغدادي فقد وافق من تقدمه من النحاة في هذه المسألة إلا أننا نجد تارة ينسب هذا البيت الى قائل معين ، وتارة أخرى لا ينسبه في الخزانة ، فمن المواضع التي نسبها به قوله :  
( ) :

لا تَلَدَنِي إِنْني عَسَيْتُ صَدَائِمًا (١).

( ) : رده على ما أورده أ

(( كان الوجه أن يقول ... وإني عسيت أن أصوم ، إلا

: (عسى الغوير أبوساً) شاذ ، يحفظ ولا يقاس

عليه )) (١).

موضع آخر من كتاب وفي شرحه للشاهد لم يذكر نسبة واستدل هو ومن قبله

: عسى زيد أن ( )

يفعل في موضع نصب على أنه خبر لـ ( ) (١).

وهذا البيت ينسب الى رؤية بن العجاج ، لكن البغدادي يشكك في ذلك إذ يقول : ((

أجده في ديوان رجزه )) (١).

: (( أ طعن في هذا البيت عبد الواحد الطراح في كتابه

( بغية الأمل ومنية ) : هو بيت مجهول ولم ينسب

به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها ، وخمسين بيتاً مجهولة القائلين )) (١).

(١) ينظر : شرح المفصل : / . أورده برواية : أكثرت في العذل ملحاً دائماً ... لا تكثرن ابن عسيت

(١) ينظر : . بالرواية السابقة لابن يعيش في شرحه

(١) ينظر : / ، برواية : ... لا تلحني أني عسيت صائماً .

(١) ينظر : ، برواية : ... لا تكثرن إني عسيت صائماً .

(١) ينظر : مغني اللبيب : / واية : أكثرت في اللوم ملحاً دائماً ... لا تكثرن إني عسيت صائماً ، وناقش ذات المسألة ف أوضح المسالك دون إيراد الشاهد المتقدم ، ينظر : / .

(١) ينظر : / ، برواية : ... لا تكثرن إني عسيت صائماً .

(١) ينظر : همع الهوامع : / . وأورد منه عجز البيت وهو قوله : لا تلحني أني عسيت صائماً .

(١) ينظر : / .

(١) ينظر : / .

(١) ينظر : / - .

(١) ينظر : / .

(١) ينظر : / .

وللبغدادي رأي في هذا الكلام نجده في قوله : (( :  
ه ثقة كسيبويه وأراج والمبرد ونحوهم فهو مقبول يعتمد عليه ، ولا يضر جهل قائله ،  
فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاستدلال بكلامه لما أنشده ، ومراد عبد الواحد أنه  
لم ينسبه الشراح الى أحد ممن أنشده من الثقات أو الى قائل معين يحتج بكلامه ))<sup>(١)</sup> .  
ويرى البغدادي أنه يجوز أن يكون قول الشاعر ( بيتاً مصرعاً من  
تام الرجز من ضرب الأول ، وأن يكون بيتين من مشطوره ))<sup>(٢)</sup> .  
أما المسألة الثانية له في ( ) ( ) المصدرية ، وهو الأكثر  
فيها ، وبقل تجرده منها ، ذكر ن عقيل أن خبرها لا ي ( ) المصدرية مقترناً بالفعل  
في الشعر ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، أما في القرآن فلم يرد إلا  
( ) ( ) فَبَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ( )<sup>(٣)</sup> :عَسَى رَبُّكُمْ  
رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ<sup>(٤)</sup> ( ) ده من ( ) :  
يَ - هُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرٌ<sup>(٥)</sup> .  
( يأتي به الله ) حيث تجرد خبر ( ) ( ) ، وهو قليل على مذهب  
سيبويه ، ولا يجوز إلا ريبين<sup>(٦)</sup> .  
أ برهان في شرحه في بيان الفرق بين ( ) ( ) ( )  
( ) ( ) ، فلزم أن يليها لفظ الفعل بغير ( ) ( )  
ضرورة الشعر تشبيهاً بـ ( ) ( ) ( ) من حيث ارتباطها بـ ( ) ( )  
( )  
كما ناقش هذه المسألة أ  
يستشهد بالبيت ( ) أ ( ) .

(١) ينظر : / :  
(٢) ينظر : / :  
(٣) آية :  
(٤) آية :  
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل : / -  
(٦) البيت مجهول القائل ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
والصاحبي في فقه اللغة : ، والمقاصد النحوية : / ، وتخليص الشواهد : ، ينظر :  
شواهد العربية : / :  
(٧) ينظر : . وفتح الجليل : .  
(٨) ينظر : ( برهان ) : / -  
(٩) ينظر : :  
(١٠) ينظر : / :

أ هشام سابقه من النحاة في التطرق للمسألة ، واستشهد لها بالبيت  
( ) موضعين آخرين له استشهد للمسألة من غير الاستشهاد بالبيت المتقدم ( ) .

أما السيوطي فقد استشهد بالبيت في غير هذه المسألة إذ قال : ((  
ان يكون معرفة ، أو مقاراً لها كما في باب كان وقد يرد نكرة محضة :  
يأتي به الله إنَّ )) ( ) .

أ عقيل في هذا الباب هي مسألة اقتران خبر ( )  
( ) عقيل أن الكثير في خبر ( ) ( أن ، ومجيؤه  
مجرداً منها قليل ( ) :

( ) - يَل - يَ - واوَيَ ( )  
والشاهد فيه قوله ( يَمُ ) ( ) ، وهو الكثير  
والقليل حذفها منه ، وفيه شاهد آخر وهو ورود ( )  
( ) .

أ ( ) ( ) كثير  
:

يـ  
اقيلَ يَ واوَيَ

فاستشهد بالبيت الثاني على هذه المسألة ( ) .  
أ هشام في الاستشهاد به أيضاً ( ) ، والسيوطي ( )  
( ) المصدرية ، وهو الغالب في

( ) ينظر : شرح شذور الذهب : ولم يذكر قائله ، وذكر أنه لمحمد بن إسماعيل في حاشية شرح شذور  
الذهب .

( ) ينظر : مغني اللبيب : / - . / : .  
( ) همع الهوامع : / .

( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / ، وقد ورد البيت مرة أخرى في من هذا الجزء .  
( ) البيت لا يعرف قائله ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد : . والمقاصد النحوية :

/ وشرح التصريح : / . وفتح الجليل : . وشرح ابن عقيل : / .  
( ) ينظر : .

( ) ينظر : .  
( ) ينظر : / وشرح شذور الذهب : .

( ) ينظر : / .

وللبيت رواية أخرى لكنها لا تؤثر في المسألة النحوية المذكورة فيه  
ورد البيت الأول : ( ... ) : ( ... ) : ...  
(١) مع البيت الثاني برواية : ( يملوا ويمنعوا ) (٢).

: شواهد ( ) وأخواتها  
هذه الجملة الأسمية ، وهي خمسة أحرف : ( )  
( ) وليت ( ) على قول سيبويه إذ أفرد باباً في كتابه أسماء ((  
الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده )) (١)  
أ ( ) أ ( ) ، والسيوطي في الهمع (٢)  
أسقاط سيبويه ( ) ( )  
في حين عدها جامع العلوم في شرحه ستة بإضافة ( ) إليها (٣)  
أ - ألفيته ، وأ ( ) ( )  
عدها ثمانية في أوضح المسالك : (( نية الداخلة على المبتدأ  
( ) عقيل في شرحه (٤) ))  
ومهما يكن أمر هذه الزيادة فجميعها تدخل على الجملة الأسمية وتعمل فيها نقيض عمل  
( ) وأخواتها فتتصب المبتدأ ويسمى أ ، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، ولك  
خاص بها ، لاشتغالها علمعنى الفعل في كل واحدة منها، فنقيد ( ) التوكيد ، و ( )  
التشبيه ، و ( ) ( لِي ) ( ) بين التمني  
: أن التمني يكون لغير الممكن نحو قول الشيخ : ليت يعود يوماً غير أنه قد

(١) ينظر : همع الهوامع : / .  
(٢) ينظر : .  
(٣) ينظر : / .  
(٤) ينظر : / .  
(٥) ينظر : / .  
(٦) ينظر : / .  
(٧) ينظر : / .  
(٨) ينظر : / .  
(٩) ينظر : / .  
(١٠) ينظر : / .  
(١١) ينظر : / .  
(١٢) ينظر : / .  
(١٣) ينظر : / .  
(١٤) ينظر : / .  
(١٥) ينظر : / .  
(١٦) ينظر : / .  
(١٧) ينظر : / .  
(١٨) ينظر : / .  
(١٩) ينظر : / .  
(٢٠) ينظر : / .

يكون للممكن أيضاً وهو قليل نحو : لبت زيدا قائماً : فلا يكون إلا في الممكن فلا

: يعود يوماً ، لكنك تقول : أما الفرق بين الترجي

: أن الترجي يكون في المحبوب ، نحو : يَ منا ، والإشفاق في المكروه

: يقدم<sup>(١)</sup>.

شواهد أ عقيل في باب ( ) وأخواتها :  
أ عقيل في هذه الباب ( تقديم معمول

ر هذه الا ( أ ) : (( ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان

غير ظرف ولا مجرور نحو : زيدا آكل طعامك ؛ فلا يجوز : زيدا آكل .

: زيد - ؛ فلا يجوز

تقديم : بك زيدا واثق عندك زيدا جالس ، وأجازه

:

((((١)

ي فيها ، فإن

((((١)

فيه قوله ( ) حيث تقدم معمول خبر ( ) أ ( )

( )

قال سيبويه : (( وقد يقع ، وليس إعرابه كإعرابه ، وذلك قولك

(مررت برجل يقول ذاك) (يقول) ، وليس إعرابه كإعرابه ، وتقول :

(زيداً مأخوذاً) ( لك زيدا واقف) ل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك

مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين . ألا ترى أن السكوت لا يستغني على عبد الله إذا قلت لك زيد

ريد الوقوف . : إن فيك زيدا لراغب . :

فَلَا تَلْدُنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا

(١) ينظر : ( ) : / - . : . والمغني في النحو :

النح

/ وما بعدها ، وأوضح المسالك : / وما بعدها . وشرح قطر الندى : . وشرح ابن  
عقيل : / - . وهمع الهوامع : / وما بعدها . : / وما بعدها .

(١) بيت بلا نسبة ، وهو من البحر الطويل ، وهو من شواهد سيبويه الخمسين المجهولة القائل ، بلا نسبة أيضاً :

أيضاً : شرح شواهد شروح الألفية : / . والمقاصد النحوية : : ينظر : معجم شواهد

العربية : / : / :

(١) شرح ابن عقيل : / :

(١) ينظر : ، وفتح الجليل :

: زيداَ راغبٌ، وإنَّ زيداَ مأخوذٌ، ولم تذكر فيكَ ، فألغيتا ههنا كما  
ألغيتا في الابتداء ))<sup>(١)</sup>.

أ عصفور تقديم الخبر على أ إن لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم  
المفعول على العامل ، ويجوز فيه أيضاً تقديمه عليها إن كان ظرفاً أو مجروراً لكنه قليل ،  
واستشهد له بالبيت المتقدم<sup>(٢)</sup>.

أ فلاح فذكر أن هذه الاحرف ليس للظرف فيه  
ويقدر خبرها بعد أ ، وأنه فصل بينها وبين أ  
وذكر أن دليله قول الشاعر المتقدم<sup>(٣)</sup>.

وذكره أ النحاة يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيره ،  
وفصلوا بين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قولهم البيت المتقدم<sup>(٤)</sup>.

كما ذكره الأشموني في شرحه إذ قال : حكم معوم خبرها حكم خبرها ، فيجوز تقديمه  
: ( زيداَ مقيمٌ ) ( إن فيك عمراً راغب )  
غير هذا الكتاب ، ومنعه بعضهم<sup>(٥)</sup>.

وذكره السيوطي كذلك في ( ) فبين أنه لا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها  
: ( زيداَ أكلٌ )

واستشهد لذلك ببيت الشاعر الأنف الذكر ، إلا أن الأخفش منع قياس ذلك ، وقصره على  
( )

وذكره البغدادي في ( ) : (( على أنه جاز الفصل بين الجار والمجرور  
أ ( ) ))<sup>(٦)</sup>.

علي في هذه المسألة ، وهذا نصه : (( )

إيضاح الشعر) : الظرف قد استجيز فيه من الاتساع ما لم يستجز في غيره .

( فلا تلحني فيها ) البيت ففصل بقوله ( ) بين إن وأ . ولو كان الظرف غيره لم

يجز ذلك . : ((<sup>(٧)</sup>

( ) : / - .

( ) ينظر : .

( ) ينظر : / .

( ) ينظر : مغني اللبيب : / .

( ) ينظر : / .

( ) ينظر : همع الهوامع : / . وينظر : / .

( ) : / .

( ) .



وأضاف أنه أورده أيضاً في موضعين آخرين (من التذكرة القصرية)  
( ( فإن قيل فقد قال ( ) قيل : قد روى البغداديون هذا  
( ) ) فذلك يدل على استكراه م الرفع ، لما فيه من الفصل ، فعدلوا من الفصل ،  
ويجوز أن نقول إن الظرف قد فصل به في أماكن ، فيجوز أن يكون .  
( ( ) .<sup>(١)</sup>

( ( المسائل الصغير ) :  
بحبها أذاك مصاب القلب ، ورواه الكوفيون : ( )  
فنصبوا مخافة أن يجري مجرى : ( كانت زيدا الحمى تأخذ ) ( ( ) .<sup>(١)</sup>  
( ( ) : ( ) لأنه يجوز  
تقديمه . تقديمه في ( ) وهذه أقوى دليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً  
وامتناعه هناك أفاده . وما علل به المنع من أن تقديم المعمول يؤدي بجواز تقديم الـ  
والعامل هنا لا يتقدم به شيخنا بأنه أغلبي كما مر لا كلي ( ( ) .<sup>(١)</sup>  
والمسألة الثانية التي جاءت في هذا الباب هي مسألة ( )  
أ عقيل أن من المواضع التي يجوز فيها كسر همزة ( ) ( )  
الفجائية ، إذ يصبح فيها الاعتبارات : تأويل ما بعدها بمصدر ، أو عدم تأويله ، ونحو :  
زيداً قائمٌ ، فالكسر على عدم التأويل وأنها وقعت في مبتدأ الكلام ، والتقدير : فإذا زيدٌ  
أ رفع مبتدأ وخبره محذوف  
تقديره : خرجت فإذا قيامُ زيدٍ ، أو خبره ( ) آئية ، وتقديره : فإذا قيامُ زيدٍ :  
ففي الحضرة قيامُ زيدٍ<sup>(١)</sup> ، واستشهد لجواز الأمرين بقول الشاعر :  
يـ - يـ - يـ  
( ) : ( يجعلها جملة مستأنفة ، والفتح على  
( ) : ( بوديته ) : ففي الحضرة عبوديته ، وعلى الثاني : ( فإذا عبوديتُ  
( ) ، وجعلها مصدراً مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان<sup>(١)</sup> .

( ) : / .  
( ) : / .  
( ) حاشية الصبان : / .  
( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / .  
( ) البيت غير معزو الى قائل : وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في التصريح بمضمون التوضيح :  
/ . وتخليص الشواهد : . وجواهر الأدب : . والمقاصد النحوية : / . ينظر :  
شواهد العربية : / .  
( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / .

والشاهد فيه ق ( ) حيث جاز في همزة ( ) :

الجملة فتقديرها مع معموليها جملة ، والفتح على تقديرها بالمفرد الذي هو مصدر أي :  
عبوديته حاصلة ، وهذا الوجه يتأتى عند الناظم من ( ) حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى  
(١) ، وهو من شواهد سيبويه الخمسين

إذ قال في : (( وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به :

كُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا

( ) : ( ) ، وإنما

... : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية والل

: مررت فإذا أمره العبودية واللوم ، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز ((١).

وتابعه في رأيه المبرد في المقتضب(١) أ ( ) (١) أ

أ ( ) المفاجئة من أول المواضع التي يجوز فيها الكسر (١)

( ) أ ( ) ( ) ( ) أ ( ) ( ) (١)

( ) ( ) : (( : نه لا يحوج

الى تقدير . ( ) ، والتقدير : فإذا العبودية ، أي ففي الحضرة

العبودية ، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً فيستوي الوجهان ((١) ، ويرى الصبان في

( ) ( ) (( يحتمل أنه من كلام الناظم وأنه من كلام

ليس المقصود به منازع قول الناظم والكسر أولى إلخ حتى يرد عليه اعتراض

غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لأن مذهبه أن إذا حرف بل دفع ما يتوهم من

أن أولوية الكسر متفق عليها ((١).

(١) ينظر : . وقتح الجليل : . / :

( ) :

(١) ينظر : . / :

(١) ينظر : . / :

(١) ينظر : . :

(١) ينظر : . / :

(١) ينظر : . :

(١) ينظر : . / - :

( ) :

(١) حاشية الصبان : . / - :

كما ذكره السيوطي في ( ) (١) ( ) إذ جاء فيه : ((

أ يعيش معنى الكسر عن معنى الفتح ، قال :

العبودية واللؤم ، كأدِّ . وإذا كسرت ، كأنه قد رآه نفسه عبداً )) (٢).

أ عقيل في هذا الباب واستشهد لها هي م ( )

( ) ( ) أ عقيل : (( يجوز دخول لام الابتداء على خبر

( ) : ( ) زيدا )) وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام ، لأن لها

( ) : ( ) زيدا ( ) ( )

للتأكيد و ( ) للتأكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد ،

هذه اللام على خبر باقي أخوات ( ) ( ) زيد لقائم . وأجاز الكوفيون دخولها

( ) :

ميد (٣).

ي ي

(( (٤)

وشاهده هو قوله ( عميد ) حيث أدخلت لام الابتداء على خبر ( )

الكوفيين ، ومنعه البصريون وأولوه على ( ولكن أنا من حبها لعميد)

( ) ( ) مت النون في النون ، فلا شاهد فيه حينئذ

( ) وهو بعيد كما قال بعضهم فيكون تقديره ( ) ، وأول أيضاً بأن الأصل : ( )

( )

( ) ( )

( ) (٥)

ولابد من الإشارة الى أن البيت المتقدم جاء بغير الرواية المذكورة ، ذكر أ

( ) في خبر غير ( ) يقاس عليه وعده شاذاً

:

ولكنني من حبها لكميد

-----

(١) ينظر : همع الهوامع : / .

(٢) :

(٣) البيت لا يعرف له قائل ، وهو من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /

والتصريح بمضمون التوضيح : / . وتخليص الشواهد : . والمقاصد النحوية : /

ينظر : معجم شواهد العربية : / . ( ) ، ينظر : معجم شواهد العربية : / . والمعجم المفصل :

(٤) ينظر : جليل : / .

(٥) ينظر : / .



وأورد البغدادي قول الفراء جاء فيه : (( وهذا نص إمام الكوفيين الفراء ( في تفسيره ) : وإنما نصبت العرب إذ شددت نونها لأن أصلها إن ، وزيدت على إن فصارتا جميعاً

: \* ولكنني من حبها لكميد \* :

( ) ، وهي فيما وصلت به من أولها ((<sup>(١)</sup> .

أ عقيل في ذكر البيت كاملاً دون غيره من النحاة، فأكثرهم اكتفوا بذكر عجزه دون صدره لأنهم لا يعرفون له تنمة تُذكر ، وهناك تساؤلات كثيرة طرحها : (( ولا ندري رواية الصدر على

العلامة ، أم وضعه من عند نفسه ، أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر ؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يُ

((<sup>(١)</sup> .

وللإجابة على هذه التساؤلات نرد بما رُدَّ : (( ويؤخذ

ر من ثقة يعتمد عليه قُل ، وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه

أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها بيئات عديدة جه قائلوها ، وما عيب ((<sup>(١)</sup> .

واستكمالاً لهذه المسألة ، استشهد أ عقيل بقول الشاعر :

كَيْفُ سَيِّدِكُمْ ؟ : ( )<sup>(١)</sup> .

( ) وعده شاذاً<sup>(١)</sup> .

شاهده قوله ( ) حيث زيدت اللام في خبر ( )

على خبر غير ( ) عند البصريين وخرجوه هنا على أن اللام زائدة<sup>(١)</sup> .

ويرى أ ( ) ( ) ( ) ( )

( ) : (( بن الحسن عن أحمد بن يحيى ، وأنشدناه أبو

:

كيف :

:

( ) / :

(<sup>١</sup>) شرح ابن عقيل : / ، تعليق المحقق على الشاهد المرقم بـ ( ) .

( ) / :

(<sup>١</sup>) البيت مجهول القائل ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : مجالس ثعلب : ، وشرح شواهد

شروح الألفية : / . وتذكرة النحاة : . وجواهر الأدب : . والمقاصد النحوية : / .

ينظر : معجم شواهد العربية : / . : / :

(<sup>١</sup>) ينظر : شرح ابن عقيل : / .

(<sup>١</sup>) ينظر : : / . : . وفتح الجليل : .

- ..... ((<sup>(١)</sup> .
- أ ( ) تنمة لما بدؤه في مسألة زيادة اللام في خبر ( )
- ه - يريد إنشاد ثعلب :
- كيف صَادُبِكُمْ؟
- أ يعيش مجيء اللام زائدة في مثل إنشاد<sup>(٢)</sup> :
- كيف صَادُبِكُمْ؟
- أ ( ) بالاستشهاد بالبيت المتقدم ، واكتفى بإيراد عجز  
البيت : .....
- ( ) :  
برواية ( )
- ( )  
-----  
( )
- أن رواية الأشموني ( )  
من سألوه ، أو للمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان  
مبنياً للفاعل لكتبت بصورة الألف ولعدم إحواله الى تقدير وإن كان في الأول مراعاة لفظ من  
راعاة معناه فدعاء البعض أولوية الأول غير مسلم وصدر البيت :
- جالى فقالوا كيف سيدكم<sup>(٣)</sup>
- يقول البغدادي : (( وهذا البيت أنشده ثعلب في (آخر الجزء الثالث من آماليه) مع بيت  
بعده ، وهو :
- يَا وَيْحَ  
يَ  
ورواه العيني : ( ) ، ورواه أبو علي ( ) :
- سريع))<sup>(٤)</sup> .

---

( ) : / .  
( ) أنشده ثعلب من غير نسبة الى قائل ، وهكذا تناقله العلماء إنشاده عنه ، ولم ينسبوه وبعده :  
يا ويح نفسي من غرباء مظلمة قيسَتْ على أصول الأقسام مَمْدُوداً  
( ) ينظر : / .  
( ) ينظر : / - .  
( ) ينظر : / .  
( ) حاشية الصبان : / .  
( ) : / - .

(( وهذا البيت شائع في كتب النحو ، ذكره أبو علي في غالب كتبه ، وأجني ، وكلهم يرويه عن ثعلب ، وثعلب أنشده غير معزو الى أحد . ))<sup>(١)</sup>  
أ عقيل برواية (سيد) ( ) عن بقية النحاة الذين سبقوه أو الذين لحقوا به ، إلا أن هذه الرواية لم تؤثر في المسألة التي جاء لأجلها الشاهد المذكور<sup>(٢)</sup>.  
أ عقيل في شرحه على الألفية (( تخفيف ( ) : حين تخفف ( ) غالباً ، ولعملها شروط ، أن يكون أ ضمير الشأن محذوفاً ، وأن يكون خبرها وسواء - أسمية أو فعلية - : زيد ( ) ن الثقيلة ، وأ ضمير الشأن محذوف تقديره : أنه ، وزيد أسمية في موضع رفع خبر ( ) والتقدير : زيد قائم . ( ) المخففة أحياناً ضميراً بارزاً لا ضمير شأن<sup>(٣)</sup> :  
ي يـ

يق<sup>(٤)</sup>  
موطن الشاهد فيه هو ( ) حيث أعملت ( ) أ ضمير ضمير الشأن ، وهذا شاذ للضرورة لأن الواجب فيه أن يكون أ المحذوف ضميراً غائباً وأن يكون ضمير شأن ، ويكون خبرها ج<sup>(٥)</sup>.  
أ جني من البيت المتقدم للتدليل على مسألة نحوية تقوم على ( تخفيف إن ( )) خففها وأعملها في المضمرة ، وهذا بعيد لأن ضمائر يرد الأشياء الى يثقلها ، ولكنه حمل المضمرة على المظهر ، (( ( ) ( ) ( ) ، مستشهدين لذلك بلفظ البيت المتقدم .

( ) / :  
( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / : / :  
( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / :  
( ) البيت بلا نسبة ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة أيضاً في : شرح شواهد شروح الألفية : / :  
شواهد المغني : / ، ولسان العرب : / ( ) / ( ) ( ) ( أنسن ) .  
والمقاصد النحوية : / : ( حرر ) . ينظر : معجم شواهد العربية : / :  
( ) ينظر : / : . وفتح الجليل : .  
( ) / :  
( ) ينظر : الأزهية في علم الحروف : -  
( ) ينظر : / :

أ يعيش قول الزمخشري وعلق عليه ، جاء في ( ) : ((  
( ) ( ) فيبطل عملها ) ومن العرب من يعملها ، والمكسورة أكثر ويقع  
عل والفعل الواقع بعد المكسورة يجب أن يكون من الأفعال الداخلة على المبتدأ  
والخبر ، وجوز الكوفيون غيره ، وتلزم المكسورة في خبرها والمفتوحة يعوض عما ذهب منها أحد  
الأحرف الأربعة حرف النفي وقد وسوف والسين ))<sup>(١)</sup> ، واستشهد لقوله بالبيت المتقدم .

أ ( ) ( )  
أ ( ) ( )  
( ) ( )  
( )

( ) ( ) أ ( ) ( ) اللبيب<sup>(١)</sup>

: ((وإنَّ ( ) أ الذي هو ضمير الشأن

حذف من اللفظ وجوباً ، ونوي وجوده ، لا أنها تحملته لأنها حر ، وأيضاً فهو ضمير نصب  
أ وهو غير ضمير الشأن في ق :  
أَنْكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي لَلْأَكِّ لَمْ أَبْذَلْ وَأَنْتِ صَدِيقٌ  
..... ))<sup>(١)</sup> ، وكذا ذكره السيوطي مكتفياً بصدده<sup>(١)</sup>.

أما البغدادي فقد استشهد بقول الفراء في هذه المسألة

علحذف ( ) آية ، وهذا نصه : ((

((<sup>(١)</sup> المتقدم برواية ( )

( ) .

: ((وظاهره أنها تعمل مطلقاً كالمثقلة . أ

. (شرح أبيات المفصل) : لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمال

المكنى ، لأنه لا يتبين فيه الإعراب ، فأما مع الظاهر فلا . ))<sup>(١)</sup>

( ) / :  
( ) ينظر :  
( ) ينظر : / : وينظر : / :  
( ) ينظر :  
( ) ينظر : مغني اللبيب : / . وتطرق للمسألة في مؤلفاته دون ذكر الشاهد ، ينظر :  
( ) / :  
( ) ينظر : جمع الهوامع : / :  
( ) / :  
( ) / :



أ ( ) عن الكوفيين زعمهم أنها إذا خفت لا تعمل شيئاً ، وهذا غير صحيح ، وتحرير المقام أن أ ( ) ( )  
اطلاعهم على البيت الثاني<sup>(١)</sup> :  
تزويجُ به شهادةُ  
فالببيت خطاب (يوم الر )  
بدليل البيت الثاني<sup>(٢)</sup> .

والبيتان مما أنشدته الفراء في معانيه ولم يعزهما لأحد<sup>(٣)</sup> .  
مسألة تخفيف ( ) - أ عقيل مجيء خبر ( ) جملة فعلية ، وذكرنا  
خبرها يجي أسمية أ فعلية ، قال أ عقيل :  
سمية ، أو فعلية فعلها غير متصد - - ع لم تحتج الى فاصل بينها  
وبين ( ) سمية قولنا : ( زيد ) ، ويفصل بينهما بحرف النفي إذا  
وَأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ<sup>(٤)</sup> ، والفعلية فعلها غير  
وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى<sup>(٥)</sup> ، والفعلية فعلها متصد  
وَإِلْحَامِ سَمَةِ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup> ، فإن لم يكن للدعاء ففيها  
خلاف ، فذكر قوم أنه يجب الفصل بينهما إلا قليلاً ، وذهب آخر  
: قد ، وحرف التنفيس (السين)

( ) ( )  
أ عقيل للفصل بين ( ) ي يقول الشاعر :  
يَ يَ<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر : مغني اللبيب : / .  
(٢) ينظر : / .  
(٣) ينظر : / .  
(٤) ينظر : / .  
(٥) سورة هود : آية .  
(٦) آية : .  
(٧) ينظر : شرح ابن عقيل : / - .  
(٨) البيت غير معزو لقائل ، وهو من البحر الكامل ، وهو باب : الدرر اللوامع : / . وشرح  
شواهد المغني : / . ومعاهد التنصيص : / . والمقاصد النحوية : / . وينظر :  
شواهد العربية : / .

(أن سوف يأتي) حيث فصل بين أن

فعليه فعلها متصرف وليس بدعاء بحرف التنفيس ( ) (١) :

(( )) نه واجب بينهما ليكون الفاصل كالعوض عن المحذوف وهو أ  
النونين أو لثلاث تنبیس بالمصدرية ، وقال قوم منهم المصنف إن الفصل حسن لما ذكر ولا يترك  
الفاصل على كلا القولين إلا في ضرورة لا في نثر ما لم يكن هناك فارق آخر غير  
كوقوع أن بعد العلم أو رفع المضارع بعدها مع وقوعها بعد الظن فيترك الفاصل نحو :  
زيدٌ : يقوم زيدٌ ، وتقييد الفصل كون الجملة فعلية الخ للاحتراز عما إذا  
أسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل لأن هذه الجمل لا تقع  
(( (١) .

أ هشام في كتبه ، فذكره في موضعين

( ) ، ولكنه استشهد به على مسألة أخرى غير التي استشهد لها أ عقيل ،  
فاستشهد بالبيت بلفظه المتقدم على الأمور التي تميز الجملة المعترضة من الحالية ، وكان أحد  
هذه الأمور المستشهد لها بالبيت المتقدم هو ( ) (١) .

لبيت له كان في ( ) إذ اعتمده دليلاً

أ عقيل من وجوب كون خبر ( ) جملة أسمية وفعلية

دعائية سواء كان بخير أو بشر ، أو كون فعلها جامداً ، فلا إشكال في الفصل ، وإ  
متصرفاً لغير الدعاء فمفصلاً بأحد أمور ، كان أحدها : حرف التنفيس (السين وسوف)

( ) بالبيت (١) . ي هذه المسألة في ( ) (١)

( ) (١) ، لكنه لم يستشهد لها بالبيت المذكور ، وإ

الفاصل بحرف التنفيس (السين) .

( ) وى البيت دليلاً على الفصل بين ( ) نفيس ( ) (١) .

أ عقيل لما جاء من غير فاصل على الرغم من كون جملة الخبر جملة فعلية

فعلها متصرف ليس للدعاء (١) :

(١) ينظر : . وفتح الجليل : .

(١) :

(١) مغني اللبيب : / .

(١) شرح شذور الذهب : - .

(١) ينظر : / - .

(١) ينظر : / - .

(١) ينظر : / - . وينظر : حاشية الصبان : / .

(١) ينظر : شرح ابن عقيل : / .

يؤمُّ ( ) حيث جاءت ( ) مخففة من القبلة ، خبرها فعل مضارع متصرف ليس بدعاء من غير فصل ، وهو قليل ، والأكثر فيها الفصل<sup>(١)</sup> .  
 ((والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون الى أن ( ) ( ) غير مؤول بالظَّمة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء أ الانباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها المؤلف للفرقة ، فإنهما ينكران أن تكون ( ) في البيت مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه في هذا البيت ))<sup>(٢)</sup> .  
 وهو من الشواهد التي اعتمدها المرادي دليلاً على عدم الفصل بين ( ) فعلية غير دعائية عدم الفصل بالنادر ، وذلك بعد أن شرع في بيان كون خبر ( ) المخففة من الثقيلة جملة أسمية أو فعلية ، وبين أن الفعلية التي  
 ( )

أ هشام فذكره في موضعين من كتبه مستشهداً به على المسألة المطروحة ، فذكره في ( )<sup>(٣)</sup> ، وعده من النادر ، واكتفى يذكر صدر البيت ( ) (... )<sup>(٤)</sup> ، إذ ذكر فيه انه يأتي بغير فصل في الشعر ، وأورد بالبيت كاملاً ، وفي كلا الموضعين لم ينسبه الى قائل .  
 ( )<sup>(٥)</sup> ، بعد أن بين استحقاق الفصل بين ( ) المخففة وخبرها فعلاً ليس للدعاء بأحد أمور الفصل ، فإن لم يأت فجائز ، وذكر البيت المتقدم دليلاً على ذلك ، وكذا قال به السيوطي في ( )<sup>(٦)</sup> من جميع ما ذكر من الفواصل ، ولم ينسبه الى قائل معين .

والمسألة الأخيرة التي استشهد لها أ عقيل في هذا الباب هي ((تخفيف كأن))  
 أ قيل فيها : ( ) ، يبقى عمها وحينئذ يغلبُ عليها ما غلب على ( )

(١) البيت لا يعلم قائله ، من البحر الخفيف ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
 والتصريح بمضمون التوضيح : / . وتخليص الشواهد : . والمقاصد النحوية : /  
 ينظر : معجم شواهد العربية . / : .  
 (٢) ينظر : . وفتح الجليل : - .  
 (٣) : / (الهامش) . وينظر : شرح ابن عقيل : / (الهامش) .  
 (٤) ينظر : .  
 (٥) ينظر : / .  
 (٦) ينظر : .  
 (٧) ينظر : / .  
 (٨) ينظر : همع الهوامع : / .





( ) . ((١) ، واستشهد بعجز البيت المتقدم برواية النصب (ثدييه) .  
(ثدييه) .

أ هشام في كتبه بهذا البيت برواية الرفع (ثدياه) ه جارياً على الكثير  
( ) ( ) ( ) بذكر عجز البيت بلفظة  
( ) أنه ذكره كاملاً في ( ) ، وبرواية ( ... ثدياه ) (١) .  
- - أ عقيل قد استشهد لذلك برواية النصب لا على رواية  
الرفع كما فعل سيبويه ومن تبعه .

أ عقيل من النحاة قد استشهد للمسألة برواية الرفع لا النصب ومنهم  
الأشمولي برواية ( ... ثدياه ) ( ) (ثدييه)  
( )

السيوطي أقوالاً ثلاثاً ( ) : المنع وهو قول الكوفيين ،

يـ

ياهُ في رواية الرفع (١) .  
وروى البغدادي البيت برواية النصب :

(١) ثدييه

ري في أماليه ، جاء في الخزانة : ( ) أ

( أماليه ) :

( ثدياه ) ( )

أ محذوف ، فالتقدير : كأنه ثدياه ((١) .

إلا أنه تعجب من قولي العيني وأ الأنباري في روايتهما للنصب ، إذ قال :  
( (والعجب من العيني في قوله :الاستشهاد فيه على تخفيف كأن

( ) وينظر :

( ) ينظر : / :

( ) ينظر : شرح شذور الذهب :

( ) ينظر : / :

( ) ينظر : همع الهوامع : / - :

( ) / :

( ) :

هـ ، والضمير للوجه أو النحر أو للشأن ، وأعجب منه إنكار  
أ الأنباري رواية الرفع فيه ، مع أن سيبويه لم يروِ غيرها . وكذا الزمخشري لم يروِ ( )  
( وغيرها ))<sup>(١)</sup> .

ان قول الدماميني في شاهد البيت ، إذ قال : (( على أن الدماميند :  
( لا يظهر لي تعين كون الاسم في الشاهد الأول<sup>(١)</sup> ضمير الشأن إذ يجوز يكون ضميراً  
عائداً الى المتقدم الذكر ، أي كأن النحر ثدياه حقان ))<sup>(٢)</sup> .

وروايات مختلفة مدعاة لتأويلات نحوية متعددة ،

فمنهم من ذكر البيت على رواية :

ية الشارح

وأخرى برواية :  
ورواية :  
ورواية :  
ورواية :  
فيروى ( ) ( ) ( ) ( ) ( )  
جعله مرفوعاً بالابتداء وخبره محذوف ، أي :  
فتكون الواو حينئذ استئنافية أو عاطفية ، وسوغ تخصيصه بالوصف .  
أما من جره فعلى أن ( ) ( ) ( ) ( ) ( )

اللفظاً مرفوعاً تقديراً .

فمن رواه ( ) له من تقدير مضاف في ثدياه ، أي : ثديا صاحبه، ومن رواه  
( ) فهذا لا تقدير له .

قيل : والأكثر والأشهر رواية ( ) ( ) ، وقيل : ( )  
( ) ( ) على رواية الزمخشري كما تقدم ، والمعنى :  
يلوح وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة والصغر ، أو وربّ نحر يلوح وثدياه كحقين .

( ) : / .  
( ) يقصد البيت برواية : وصدر مشرق النحر  
( ) حاشية الصبان : / .

( ثدياه ) ( ثدياه وحقان )  
( ) أ محذوف ، والنقدي : - : - ثدياه  
حقان ، والضمير يرجع للوجه أو النحر وللشأن .  
( ثدييه ) أ ( المخففة ، وهذا قليل بالنظر الى  
أ ( ثدييه ) للوجه أو للنحر بتقدير مضاف : :  
ثديي صاحبه .

ي هذا تكون رواية الرفع جارية على الكثير الغالب منه الى النصب .

: شواهد ( ) النافية للجنس  
يقصد بها (( صيص على استغراق النفي  
( ) : نفيه عن جميع أفراد الجنس ، لا على سبيل الاحتمال .  
عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفرادها ، وهي ليست ( ) النافية العاملة عمل (ليس) -  
- ، والتي يصح فيها نفي الواحد ، ونفي الجنس لا  
على سبيل التنصيص ، بل على سبيل الاحتمال ، نحو : ( ) ، إذ يحتمل :  
نفي وجود رجل ، وقد يفهم وجود رجلين أو أكثر ، وعليه في ( ) النافية العاملة  
(ليس) : ( ) ، ولا يجوز قولنا في ( ) النافية للجنس :  
( ) ، على ما تقدم ذكره ، وتسمى أيضاً ب ( )  
المتكلم وتنزيه الجنس عن الاتصاف بالخبر . ( ) ( )

المبتدأ ويسمى أ ، وترفع الخبر ويسمى خبرها ، ويشترط في عملها : أن يكون  
وخبرها نكرتين ، فلا تعمل في المعرفة ، والذي ورد معرفة فمؤ : ( قضية

( ) ، وتقدير الكلام : - على تأويل أ عقيل - ير :

( ) ، أو على تقدير :

( ) : ولا فيصل لها ، ولا يجوز الفصل بينها وبين

( ) : لا فيها

غَوْلٌ ( ) ( ) ، وأن لا يدخل عليها حرف جر ، فإذا دخل ألغي عملها

( ) شرح ابن عقيل : / .  
( ) يسميها سيويوه : ( ) ، ينظر : / . وكذلك ابن هشام ينظر :

( ) : /  
( ) : آية .



شواهد ( ) النافية للجنس مجهولة القائل  
أ عقيل :

أ يل في شرحه على الألفية في ب ( ) النافية للجنس بقول الشاعر :  
يَدِ يَبِ هُ ( ) .

( ) ( ) النافية للجنس أ عقيل أن

( ) النافية للجنس ، لم يتغير حكم عملها ، فيبقى ما كان لها

من العمل ، وسائر أحكامها ، فيكون حكمها كحكمها : ( )  
( )

يتغير، وإذا قُ :  
، ومثله قول الشاعر أعلاه ( ) .

وموطن الشاهد فيه قوله : ( ) حيث وقعت ( ) النافية للجنس بعد ( )  
التوبيخي وبقيت على ما كان لها من العمل قبل دخولها ( ) .

أ (حروف التخصيص) ، في حديثه عن  
( ) ، واستشهد بلفظ البيت المتقدم على مجيء الحرف ( ) ير ( ) .

أ عقيل في شرحه على الألفية .

أ ( )

والتي قصد بها التنبيه ( ) .

( ) ينظر : الكتاب : / - . وشرح اللمع (جامع العلوم) : / ، والمغني في النحو :  
/ . ومغني اللبيب : / . وأوضح المسالك :  
/ - . وشرح قطر الندى : - . وشرح ابن عقيل : / . وشرح الأشموني : /  
وهمع الهوامع : / - . وحاشية الصبان : / - . والنحو الوافي : / وما  
بعدها .

( ) البيت لا يعرف قائله ، من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
والتصريح بمضمون التوضيح : / . وتخليص الشواهد : . والدرر اللوامع : / . ينظر :

معجم شواهد العربية : / - .  
ينظر : شرح ابن عقيل : / ، وينظر : / .

( ) ينظر : . وقتح الجليل : .

( ) ينظر : .

( ) ينظر : مغني اللبيب : / .

- ( ) - يستشهد بالبيت على المسألة التي  
أ عقيل ، فذكر أنه لا يتغير حكم عمل ( ) ( ) عليها ،  
وهنا أتى البيت ويراد به التوبيخ، وهو الغالب فيها<sup>(١)</sup>.  
وتابعه كذلك الأشموني في المسألة المذكورة وشاهدها ، فذكر أن أكثر ما يكون إذا قصد  
معها التوبيخ والإنكار<sup>(٢)</sup>، والسيوطي في ( )<sup>(٣)</sup>، إلا أنه اكتفى بذكر صدر البيت  
البيت للاستشهاد للمسألة .

( ) النافية للجنس معان آخر ، غير معنى الا  
الويحي والإنكاري ، استشهد أ عقيل لمعنى آخر للهمزة في شرحه على الألفية إذ استشهد  
:

بِرَأْبَ مَا أَتَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ<sup>(٤)</sup>.

)) :

تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام ، وعليه يتمشى إطلاق المصنف ، ومذهب سيبويه أنه  
يبقى لها عملها في الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء .  
((<sup>(٥)</sup> :

والشاهد في هذا البيت هو ( ) حيث أتى بالا ( ) للتمني ، وهو كثير  
في كلام العرب ، والدليل على كون ( ) للتمني في هذا البيت نصب الفعل المضارع بعد ( )  
السببية في جوابه<sup>(٦)</sup>.

أ : ويأتي حرف التخصيص ( ) مقتضياً للتمني ، ومنه قول الشاعر :  
أَلَا عُمَرَ وَلَى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فِيرَأْبَ مَا أَتَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر : / :  
(٢) ينظر : / : وحاشية الصبان : / :  
(٣) ينظر : همع الهوامع : / :  
(٤) البيت مجهول القائل ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : / /  
: والتصريح بمضمون التوضيح : / : وتخليص الشواهد : ، ينظر : معجم شواهد  
العربية : / - / :  
(٥) شرح ابن عقيل : / :  
(٦) ينظر : : . وفتح الجليل : .  
(٧) ينظر : :

( ... ) البيت ، دليلاً على أن ( )

كلمتين همزة الا ( ) فية ، وحينئذ لا تعدُّ حرفاً واحداً ، بل حرفين ، وهذا يكون في

: أن يقصد بها مجرد الا :

وثانيها : أن يقصد بها التبويخ ومنه قول حسان ( ... ) :

يقصد بها التمني ، ومنه البيت المستشهد به أعلاه ، قال : (( ( )

بغير إشكال ، ولا باقية على حكمها الذي لها قبل دخول الهمزة

((<sup>(١)</sup>

أ هشام بالبيت بلفظة المتقدم على مجيء ( )

(<sup>(٢)</sup> ( يُرأب )

لى صغرى وكبرى ، فذكر أنه يتعين

في البيت (( تقدير ( ) ( ) خبره ، والجملة في محل نصب على أنها صفة

( ) التي للتمني لا خبر لها عند سيوييه لفظاً وتقديراً ،

فاذا قيل : ( ) سم ، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على

معناه وهو : . وكذلك يمتنع تقدير ( ) ( ) فاعلاً لما ذكرنا ، وبم

أيضاً تقدير : ( ) صفة على المحل ، أو تقدير : ( )

( ) ( لي ) أ .

أيضاً قول سيوييه في الوجهين ، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد ((<sup>(٣)</sup>

وذكره في موض ( ) النافية التي يراد وبها التمني

كثير ، وذكر توضيح للمسألة من خلاقات كما تقدم (<sup>(٤)</sup>

( ) ( ) لسيوطي في ( ) وذكر ما ذكره

تقدمه من خلاقات في هذه المسألة ، إلا أنه أورد أوجه بين الطرفين في المعنى ،

( ) : (( والفرق بين المذهبين (<sup>(٥)</sup>

:

(<sup>(٦)</sup> حاشيته (<sup>(٧)</sup> .....

( )

(<sup>(٨)</sup> ينظر : مغني اللبيب : / . وينظر : / :

( )

(<sup>(٩)</sup> ينظر : / :

(<sup>(١٠)</sup> ينظر : / :

(<sup>(١١)</sup> مذهب سيوييه والخليل والجزمي ، ومذهب المبرد والمازني .

(<sup>(١٢)</sup> همع الهوامع : / .

(<sup>(١٣)</sup> ينظر : حاشية الصبان : / - .

أما الشاهد الثالث والأخير في هذا الباب ، كأن في مسألة ( ) (( )  
 أ عقيل بقول الشاعر : وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحٌ \* ( )  
 : (( إذا دل دليل على خبر ( ) فية للجنس و  
 التميميين والطائيين ، وكثر حذفه عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : ( )  
 : ( ) - ( ) - وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند  
 الحجازيين ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف و  
 أو مجروراً ، نحو أن يقال : ( ) ( ) ( ) :  
 ( ) . فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجر حذفه عند الجميع ، (صلى الله عليه  
 : ( لا أحد أغير من الله )  
 : ( )  
 وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوُلْدَانِ مَصْبُوحٌ \* ( )  
 : ( )  
 يظهر المراد مع سقوطه فإنه لا يجوز حينئذٍ الحذف كما تقدم )) ( )  
 وشاهده قوله ( ) حيث ذكر فيه خبر ( ) النافية للجنس ، إذ لا يجوز  
 ما يدل عليه ولذا وجب نكره ( )  
 وذكر سيبويه جواز حذف خبر ( ) :  
 ولم تفصل بينهما ، و يئت ( ) .  
 : ( ) ( ) لتبين المذ  
 استغناء بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعني . فكما قبح أن تفصل بين  
 ليه بح أن تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله ؛ لأن المنفي الذي  
 أسم لم يفصل بينه وبين المضاف ليه بشيء ، فُبِح فيه ما فُبِح في الاسم  
 أسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً ؛ لأن اللام كأنها ههنا لم تُذكر )) ( ) .

( ) البيت غير معزو لقائل معين عند ابن عقيل ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في :  
 : / وشرح شواهد شروح الألفية : / وتخليص الشواهد :  
 / ( ) . وينسب لحاتم الطائي في ملحق ديوانه : . وشرح أبيات سيبويه : ١ / ٧٣ . وينسب  
 الى لأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين : . وشرح شواهد الإيضاح : ١٠٥ .  
 جاهلي من بني نبيت في المقاصد النحوية : ٢ / ٣٦٨ . ينظر : معجم شواهد العربية : / .

( ) صدر البيت على الرواية الصحيحة : \* إلا اللقاح غدت ملقى أصرتها \*  
 ( ) شرح ابن عقيل : / - .

( ) ينظر : . ونسبه لرجل جاهلي من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والناطقة الذبياني عند  
 امرأة تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتمًا عليهما وتزوجته ، فأشد هذا الرجل هذا الشعر ، ينظر :  
 . وينظر : فتح الجليل : . ونسبه لحاتم وقيل : لغيره . ينظر : .

( ) : / - .

اب استشهد بالبيت (ولا كريم ...) )  
بين ( ) وبين أ ( ) ، إذ بين أنه لا يفصل بينها وبين أ : ((  
بين ( ) وبين الاسم لم يحسن إلا أن تعيد ( ) الثانية :  
( ) (ليس)  
نصبت ، لا تفصل لأنها ليست بفعل ... ولا يجوز : (لا فيها أحدٌ إلا ضعيفاً) ، ولا يحسن : )  
فيك خير) ؛ فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً ، لأن ( ) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم ،  
) : ( ) : .  
أحد خير منك) :

وَلَا كَرِيمَ مِّنَ الْوَالِدَانِ مَصْبُوحٌ ((<sup>(١)</sup>)  
- ( ) - أن البيت لحاتم الطائي، وهو  
ملفق من بيتين في ديوانه ، وهما :

مِنْهَا وَفِي الْأَسْلَاءِ تَمْلِيحٌ  
يَلَا كَرِيمَ مِّنَ الْوَالِدَانِ مَصْبُوحٌ<sup>(١)</sup>.  
( ) ( )

وبالرواية الملفقة ، قال : ((  
( ) نْ إِلَهٍ غَيْرُهُ<sup>(١)</sup> .  
وإنما كان هو الوجه ، لأن ( ) زائدة لم تحدث في المعنى شيئاً ، فصار بها منفياً ، فمن ذلك  
:

وَلَا كَرِيمَ مِّنَ الْوَالِدَانِ مَصْبُوحٌ ((<sup>(١)</sup>)  
ه الزمخشري في حديثه عن خبر ( ) أن الحجازيين يحذفونه كثيراً ،  
فيقول : ( ) ( ) ( ) :  
أما بنو تميم فلا يثبتونه في كلامهم أصلاً<sup>(١)</sup> .  
: أن أهل الحجاز يقولو :  
ولا كريم من الولدان مَصْبُوحٌ<sup>(١)</sup> .

( ) : / -  
( ) ينظر : ديوانه حاتم الطائي :  
( ) : آية :  
( ) : / :  
( ) ينظر :  
( ) ينظر :  
آية : ، وهود : آية :  
آية :

وبين فيه أنه ( يحتمل أمرين : : أن يترك فيه طائئته الى اللغة الحجازية ،  
: أن لا يجعل مصبوحاً خبراً ( )  
لحرف أيضاً ، لأن ( ) محذوف بها إن من حيث أنها نقيضتها ولازمه لأسماء لزومها )) (١) .  
بذكرة عجز البيت فقط حتى لا يقع في الغلط ، لكنه وقع فيه  
حين نسبه الى حاتم وتابعه في ذ ( ) في استشهاده لمسألة  
( ) ذكر أنه يسقط الخبر عند الحجازيين جوازاً ولزوماً عند التميميين والطائيين ، إذ  
أوجد قرينة لذلك ، نحو قوله توالىو: (تسرى إذ فرعوا فلا فوت ) (١) : قالوا لا  
ضير ) (١) ، فإن جهل المراد وجب ذكره عند الجميع ، ولا فرق بين الظرف وغيره .  
:

ولا كريم من ولدان مصبوح (١) .  
أما الصبان فيرى أنه نوزع في نسبه الى حاتم الطائي ، وعجز البيت ملفق لديه من قبل  
الأشموني إلى صدر بيت آخر كما بينه العيني (١) .

: ( ) وأخواتها  
لأخير من نواسخ الابتداء ، وهو ( )  
مقتضية مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، محولة المبتدأ الى مفعول أول ، والخبر الى مفعول ثان ،  
ولا يمكن الاستغناء بمفعول واحد

يستغنى  
سيبويه : (( وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما  
عندك من حال المفعول الأول ، يقيناً أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف ليه ما است  
( ) ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد  
أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه اليقين )) (١) :  
لى قسمين :

- ( )  
: آية ( )  
: آية ( )  
( ) ينظر : / :  
( ) ينظر : حاشية الصبان : / - :  
( ) : / :

أفعال القلوب ، والثاني أفعال التحويل أو التصيير ، فأفعال القلوب سميت كذلك لاتصال معانيها بالقلب كاليقين والشك والإنكار ، قال أ ( ) : ((إنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب))<sup>(١)</sup> :

أ يدل على يقين وعددها خمسة :  
أيضاً وهي : علم ، ودرى ، ووجد ، وألفى ، وتعلم ، ومنها ما استعمل في الآخرين - واليقين - :

( ) ( ) ، أما أفعال التحويل أو التصيير فعددها ثمانية أفعال هي : صير ، ( ) ، وجعل ، ووهب ، ورد ، وترك ، وتخذ ، واتخذ ، فيما عددها بعضهم سبعة<sup>(٢)</sup> وهي كسابقتها من النوع الأول تتعدى الى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر<sup>(٣)</sup> .

شواهد ( ) وأخواتها عند أ عقيل في شرحه على الألفية :  
أ عقيل في هذا ( )  
من أفعال اليقين<sup>(٤)</sup> :

إليك بي وأجفات الشوق والأمل<sup>(٥)</sup> .

وشاهده قوله ( ) ( ) على معنى اليقين ، ونصبت مفعولين ( ) : ( ) : ( ) ، ونصبها لمفعولين هو كثير فيها ، وتجيء ( ) وهو قليل نفلون (علمتموهن مؤمنات)<sup>(٦)</sup> : ( ) .

( ) : / .  
( ) ينظر :  
( ) عددها السيوطي ضمن السبعة المذكورة ، ف (صير) ( ) ( ) إحدى أخوات ( ) ، بالتشعيف والهمز ، ينظر : همع الهوامع : /  
( ) ومنهم ابن هشام والشارح - ابن عقيل - وغيرها من النحاة ، ي : / :  
( ) ابن عقيل : / :  
( ) ينظر : الكتاب : ٣٩ / ١ - ٤٠ / ٢ و ٣٦٦ . وشرح عمدة الحافظ : ص ٢٤٤ وما بعدها . وأوضح المسالك : المسالك  
( ) ٢٩٤ / ١ وما بعدها . وشرح ابن عقيل : ١٣ / ٢ وما بعدها . وشرح الشموني : ٣٤٩ / ١ . وهمع الهوامع : / بعدها . وحاشية الصبان : / وما بعدها . : / وما بعدها .  
( ) ينظر : شرح ابن عقيل : / :  
( ) البيت مجهول القائل ، وهو من البحر البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /  
( ) والتصريح بمضمون التوضيح : / . وينظر : معجم شواهد العربية : / :  
( ) آية :

( ) ( ) ( ) (تيقنت)

( ) ( ) وهو قليل نحو فإِنْ (عَلِمَ تَمُوهُنَ مُمَاتٍ )

( ) : إذا انشقت شفته العليا فهو ( ) .<sup>(١)</sup>

واستشهد أيضاً للفعل ( ) وهو من أفعال اليقين أيضاً<sup>(٢)</sup> :

دُرَيْتُ الْوَفِيِّ هَلْ لَعِيَّاعُ وَ فَاغْتَبَطَ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ<sup>(٣)</sup>.

موطن الشاهد فيه قوله : (دریت الوفي) حيث جاءت ( ) بمعنى العلم واليقين ،

ونصبت مفعولين ، أحدهما : ( ) : وهو قليل ،

والكثير فيها تعديتها لواد ( ) : (دریت بكذا) ، ما لم تدخل عليها همزة النقل تعدت

: وَلَا أَدْرَأَكُم بِهِ<sup>(٤)</sup> (( قال شيخ الإسلام ومحل ذلك إذا

لم يدخل على ولا تتعدى الى ثلاثة مفاعيل ))<sup>(٥)</sup>.

ليلاً على مجيء ( ) بمعنى اليقين، ومنهم أ

هشام حيث ذكره في أغلب مؤلفاته إذ استشهد فيه على هذه المسألة في ( )

: (( والأكثر في هذا أن يتعدى بالباء ، فإذا دخلت عليه همزة تعدى لآخر بنفسه نحو :

( ) ((<sup>(٦)</sup> ر صدره دون عجزه رَيْتَ الْوَفِيِّ الْعَهْدُ يَاعُرُ وَ

\*<sup>(٧)</sup> ، كما استشهد به على ذات المسألة ذاكراً إياه كاملاً في ( )<sup>(٨)</sup>

( )<sup>(٩)</sup>

كما ذكره واستشهد به الأشموني في ( ) ، وتابع سابقه في شرحهم للمسألة

( )

<sup>(١)</sup> ينظر : . وفتح الجليل : .

<sup>(٢)</sup> ينظر : . / وحاشية الصبان : / .

<sup>(٣)</sup> ينظر : شرح ابن عقيل : / .

<sup>(٤)</sup> البيت غير منسوب لقائل معين ، من البحر الطويل ، وهو بلا نسبة في : شرح شواهد شروح الألفية : /

. والتصريح بمضمون التوضيح : / . والدرر اللوامع : / . ينظر : معجم شواهد

العربية : / .

<sup>(٥)</sup> سورة يونس : آية . ينظر : . فتح الجليل : .

( )

( )

( )

<sup>(٦)</sup> ينظر : / .

<sup>(٧)</sup> ينظر : شرح شذور الذهب : .

<sup>(٨)</sup> ينظر : .

<sup>(٩)</sup> ينظر : / . وينظر : حاشية الصبان : / .



وكذا فعل السيوطي في ( ) لمسألة واستشهاده بالبيت ، وذكر أ أ  
( ) من أفعال اليقين وجاءت بمعنى ( )  
البيت المتقدم ، وشرح تعديها لواحد بـ ( ) ، ولتعديها لاثنتين :  
( ) ، كما أنه رأي أبي حيان في البيت (دريت الوفى ... ) : (( وقال أبو حيان :  
يعدها أصحاً ، فيما يتعدى لاثنتين ولعلَّ البيت من باب التضمين ؛ ضُمَّنَّ : دريت بمعنى  
، والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يُجعل أصلاً حتى يكثر ، ولا يثبت ذلك ببيت نادر  
محمّل للتضمين ))<sup>(١)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> همع الهوامع : / .

- بعد هذه الرحلة العلمية في بطون الكتب والمراجع يمكننا القول بأنني قد أ  
من الموضوع ، وسلطت الضوء على زاوية منه ، فموضوع الشواهد النحوية الشعرية المجهولة  
القائل يتسع لمجلد ضخم يتشعب فيه القول ويتصرف فيه الكلام .  
ما أهم نتائج هذه الدراسة ، فيمكن إيجازها كالاتي :
- لم يكن ابن عقيل أول من احتج بالشواهد المجهولة القائل في شرحه فقد سبقه نحاة أمثال إمام  
- سيبويه -  
السيوطي والأشموني والصبان وال  
- بن عقيل الشواهد الشعرية المجهولة القائل في شرحه جاء للتمثيل والاستئناس بها ،  
إنَّ إيراد الشواهد المجهولة للتمثيل في شرحه ، ليس معناه أنه اعتمدها من غير دراية ودراسة ،  
نحوي ثقة يعتمد عليه ،  
- قد يورد ابن عقيل الشاهد على مسألة معينة في الشرح ، فيما يورده نحوي  
أخرى غير التي احتج لها ابن عقيل بالشاهد .  
- الاختلاف في رواية البيت ، فقد يورد ابن عقيل رواية للبيت المستشهد به ، في حين يورده آخرون  
برواية تختلف عما رواه ، وهذا الاختلاف في الروايات جاء على نوعين :
- بسيط لا يؤثر الشاهد وموضعه في المسألة يتمثل في تغيير  
( ) ( ) ، مما لا يؤثر في تغيير موطن الشاهد وحكمه في المسألة .
- يؤثر : نحوي ، متمثلاً في تغيير حركة  
إعراب الكلمات في الشاهد ، فمجيء الشاهد بروايات مختلفة مدعاة لتأويلات نحوية متعددة ، ولا  
سيما إذا كان جميع النحاة الذين رَووا الشاهد يوثق لهم .  
هذه أهم ما توصلت إليه الدراسة . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

## فهرست المظان والمصادر

\* بعد القرآن الكريم :

- . الأزهمفة فى علم الحروف : ( ) ، لملموق :
- . المعفن الملموحي ، ط ، مطبوعاء مملع اللغة العربفة بلمشق ، - .
- . : ( )
- . دار الفكر للمطباعة والنشر والموزفص ، بفرور -
- . أسرار العربفة : عبء الرحمن بن أبف المواء مالم بن عبفء الله بن أبف سعفء أبو بركاء
- . ( ) ، لملموق : . ، دار الخفل - بفرور ،
- . باه والنظائر فى النحو : الإمام للال اللفن السفوطف ( ) ، لملموق :
- . ، المكممبة العصرفة ، صفءا - بفرور ، -
- . : ( ) ، لملموق : . عبء الحسين الفملى ،
- . -
- . : ( ) ، لملموق :
- . الإنصاف فى مسائل الخلاف بفن النحولفن - البصرفن والمكوففن : الإمام كمال اللفن
- . أبو البركاء عبء الرحمن بن مالم بن أبف سعفء الأنبارف الم ( ) لملموق :
- . - محمد ملى اللفن عبء الملمء ، ط -
- . أوضم المسالك الى ألففة بن مالك : الإمام أبو مالم عبء الله لمال اللفن بن فوسف بن
- . اللفن : ( ) ، لملموق :
- . عبء الملمء ، ط ، دار المءوءة الملمء ، بفرور -
- . البءاءة والنهامة : إسماعل بن عمر بن كالم ( ) ، لملموق : على شفرى ، ط
- . دار إءفاء الممراث العربف - بفرور ،

. الإمام اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي :

( ) ، تحقيق : عبد العزيز مطر .

. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أ ( ) :

، دار الكتاب العربي ، بيروت -

. : ( ) ، تحقيق :

خر الدين قبادة : محمد نديم فاضل ، ط ، دار الكتب العلمية، بيروت -

. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية أ ( )

- الشواهد للعيني ، تحقيق : محمود بن الجميل ، ط ، مكتبة الصفا ، ميدان الأزهر -

. : ( )

- تحقيق وشرح :

. : ( ) ، تحقيق :

هدى للطباعة والنشر ، بيروت -

. : ( ) ، تحقيق :

- محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر ، ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت -

. أ عقيل على ألفية أ : بهاء الدين عبد أ عقيل العقيلي الهمداني

( ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ، مكتبة الهداية ،

بيروت -

. : أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ( )

. : ميل بديع يعقوب، ط

- الكتب العلمية ، بيروت -

- . شرح الشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي ( ) أ عقيل الألفية أ  
: فتح الجليل بشرح شواهد أ عقيل للعلامة الشيخ :  
- الحلبي وأولاده بمصر ،  
. شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الأستريادي النحوي ( )  
، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ط - ينغازي ،  
. : عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن  
( ) ، تحقيق :  
الشركة المنجدة للتوزيع -  
. : جمال الدين محمد بن مالك ( ) ، تحقيق :  
- -  
. : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري  
( ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، شركة أاء شريف الأذ  
للطباعة والنشر والتوزيع -  
( ) :  
تحقيق : ، الكويت ، -  
. : ( ) ، دراسة وتحقيق : محمد خليل مراد الحربي ،  
دار الشؤون الثقافية -  
. : الإمام موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ( ) ، عنيت  
بطبعه ونشره : إدارة الطباعة المنيرية .  
. : الناظم والشارح أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري  
( ) ، تحقيق : ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، -

- ( ) :  
، ءءقق : مصطفى الشومى ، بىروء ،  
الفصول المفيدة فى الواو المزيدة : صلاح الءىن أبو سعید ءلئل بن عبء الله العلائى  
المشقى الشافعى ، ءءقق : ، ءار البشىر -  
( ءءاب سىبویه ) :  
، الشركة الءولفة للءباعة ، القاهرة -  
، ءءقه وعلق علیه : ، ءار القلم ، بىروء -  
: أبو البقاء مءب الءىن عبء الله بن الءسفن بن عبء الله  
( ) ، ءءقق : غازى مءءار ءللماء ، ط -  
: أبو الفضل ءمال الءىن مءمء بن مءرم أ منظور الأفرىقى المصرى  
( ) - بىروء .  
اللمع فى العربفة : ( ) ، ءءقق :  
معجم شواهد العربفة :  
صل فى شواهد اللغة العربفة : . أمئل بءىع یعقوب ، ط  
العلمفة ، بىروء -  
: الإمام الشىء ءقى الءىن أبى الءفر منصور بن فلاء الیمنى  
( ) ، ءءمء وءءقق وءعلق :  
ءار الشؤون ءءاففة -



## Abstract

After this trip in the wombs of scientific books and references, we can say that I have Beatify on the side of the subject, and shed light on the corner of it, and hope The issue of anonymous evidence grammatical poetic view room for a huge volume splits the word and the act of speech.

The most important results of this study, can be summarized as follows:

Was not the son of Aqeel first protested the trial anonymous view in his commentary was preceded by grammarians such as the Imam of grammarians - sebo - and the radiator and I'm taking and the son of a farmer and son of the owner and son of Hisham, as well as those who followed him, such as Suyuti and Ashmouni, SPI and Baghdadi, The use of Ibn Aqil evidence poetic anonymous view in his commentary came to represent and familiarity with them, not for martyrdom, as well as that stipulating the evidence of anonymous representation in his commentary, does not mean that he approved of the unfamiliar and Bunting, and therefore released from the Neu-confidence depends upon and, therefore, accepted it, and gave the son of Aqeel witness on a particular issue in the commentary, Nhoyen furnished with two more in a matter other than that protested her son Aqil witness. The difference in the novel the house, he cites Ibn Aqil novel cited by the House, while others documented in the novel differ from what was narrated, and this difference came in the novels of two types:

- a slight difference does not affect the witness and the position in question is to change (the word) or even (character), which does not affect the change in the home of the witness and wisdom in the matter.

- The difference in impact on the home of the witness and his grammar, represented by the change in the movement of express words of the witness, Fmjie witness accounts from a different cause for multiple interpretations of grammar, especially if all the grammarians who told the witness is credible to them.

Those are the main findings of the study. The last prayer is praise be to Allah, the Lord of the Worlds.